الدكتور فؤاد طرزي
دكتوراه في الآداب بمرتبة الشرف الأولى

في سبيل تيسير العربيّة وتحديثها

أمانٍ لم تتحقق

with my compliments
Fouad

في سبيل تيسير العربيّة وتحديثها

أمانٍ لو تتحقق

فؤاد طرزي
دكتوراه في الآداب بمرتبة الشرف الأولى

توطئة

اللغة ظاهرة اجتماعية يستخدمها الانسان للتعبير عن حاجاته في مجالات مختلفة : فقد يستعملها **لطلب** شيء ، أو **للسؤال** عن آخر ، أو **للاخبار** عن أمور منوعة ، بعضها يتصل بالحقيقة كالحقائق العلمية والتقنية ، وبعضها قد يكون بعيداً عنها كبعض ضروب الدعاوة .

وقد يستعملها أيضاً **للتعبير عن شعوره الذاتي وانفعالاته العاطفية** ، فيتشوق عن طريقها لشيء ، ويتحسر على آخر ، ويتعجب من ثالث .

ويبدو ان هذه المجالات المختلفة قد سلكت عندنا مسلكين مختلفين أحدهما رسمي اتخذ الفصحى اطاراً له والآخر شعبي اتخذ العامية وسيلته . وقد تطورت لغتنا في هذين المسلكين تطوراً

متباعداً تزمتت فيه في الأول وانفتحت في الثاني فحدثت هذه الهوة الواسعة بين الفصحى لغة الكتابة ، والعامية لغة الكلام ، وغدونا في إطار هذه الازدواجية اللغوية نرزح في ظلال عقد نفسية ، واضطراب فكري ، وفوضى تربوية . فصعوبة الفصحى عقّدت نفوسنا ، وضرورة انتقالنا من العامية إليها في مجالات التعليم جعلتنا في حيرة بشان السبل التربوية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذا الانتقال : فما نستعمله من لغة في البيت تنقضه المدرسة ، وما ندرسه منها في المدرسة يهدمه البيت .

وفي هذا التيار المضطرب من حياتنا اللغوية تبرز حاجة ملحة لتيسير الفصحى وتحديثها بحيث تستطيع أن تقضي على العامية مع الزمن فتقضي بذلك على ازدواجيتنا اللغوية وما يلازم هذه الازدواجية من آفات .

* * *

وليس من شك في أن هناك حقباً في حياة الانسان تطفر فيها حاجاته طفرة تتجاوز التسارع الطبيعي لتطور اللغة ، ويشعر معها الناس بضرورة تطوير لغتهم لتتمكن من سدّ حاجاتهم المتزايدة في حياتهم الجديدة .

ولقد دهمتنا ، نحن العرب ، في السنوات الأخيرة ، نهضة جارفة

تناولت شتى مظاهر حياتنا ووسعت الكوّة التي نطلّ منها على حضارات العالم الحديث وما تشتمل عليه هذه الحضارات من جوانب علمية وفكرية وتقنية ؛ وبدا لزاماً علينا ، نتيجة لذلك ، تطوير لغتنا بحيث تتمكن من مواكبة حضارة العصر بشتى مناحيها ، مع الحفاظ على تراثنا القديم . ولعل أهم ما ينبغي أن يتناوله هذا التطوير ثلاثة أبواب : القواعد ، والمفردات ، ونظام الكتابة .

ومن الطبيعي أن تقابل عملية التطوير هذه بشيء من التردد ، ذلك لأن تقاليد كل لغة متأصلة في نفوس أصحابها تأصلاً يصعب معه تغييرها . ومن ثمّ لا بد أن تأتي هذه العملية على مرحلتين على الأقل ، تتناول أولاهما الأمور البسيطة ، وتتناول الأخرى القضايا الرئيسة والتغييرات الجذرية . كما لا بد أن تنطلق من مبادىء أساسية لا سبيل الى انكارها .

وأهم هذه المبادىء ما يلي :

١ — ضرورة وجود توافق بين النظرية اللغوية عندنا وعلم اللغات الحديث Linguistics .

٢ — ضرورة وجود تماثل — أو تقارب على الأقل — بين لغة الكتابة ولغة الخطاب .

متباعداً تزمتت فيه في الأول وانفتحت في الثاني فحدثت هذه الهوة الواسعة بين الفصحى لغة الكتابة، والعامية لغة الكلام، وغدونا في إطار هذه الازدواجية اللغوية نرزح في ظلال عقد نفسية، واضطراب فكري، وفوضى تربوية. فصعوبة الفصحى عقّدت نفوسنا، وضرورة انتقالنا من العامية إليها في مجالات التعليم جعلتنا في حيرة بشأن السبل التربوية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذا الانتقال: فما نستعمله من لغة في البيت تنقضه المدرسة، وما ندرسه منها في المدرسة يهدمه البيت.

وفي هذا التيار المضطرب من حياتنا اللغوية تبرز حاجة ملحة لتيسير الفصحى وتحديثها بحيث تستطيع أن تقضي على العامية مع الزمن فتقضي بذلك على ازدواجيتنا اللغوية وما يلازم هذه الازدواجية من آفات.

* * *

وليس من شك في أن هناك حقباً في حياة الانسان تطفر فيها حاجاته طفرة تتجاوز التسارع الطبيعي لتطور اللغة، ويشعر معها الناس بضرورة تطوير لغتهم لتتمكن من سدّ حاجاتهم المتزايدة في حياتهم الجديدة.

ولقد دهمتنا، نحن العرب، في السنوات الأخيرة، نهضة جارفة

تناولت شتى مظاهر حياتنا ووسعت الكوّة التي نطلّ منها على حضارات العالم الحديث وما تشتمل عليه هذه الحضارات من جوانب علمية وفكرية وتقنية؛ وبدا لزاماً علينا، نتيجة لذلك، تطوير لغتنا بحيث تتمكن من مواكبة حضارة العصر بشتى مناحيها، مع الحفاظ على تراثنا القديم. ولعل أهم ما ينبغي أن يتناوله هذا التطوير ثلاثة أبواب: القواعد، والمفردات، ونظام الكتابة.

ومن الطبيعي أن تقابل عملية التطوير هذه بشيء من التردد، ذلك لأن تقاليد كل لغة متأصلة في نفوس أصحابها تأصلاً يصعب معه تغييرها. ومن ثمّ لا بد أن تأتي هذه العملية على مرحلتين على الأقل، تتناول أولاهما الأمور البسيطة، وتتناول الأخرى القضايا الرئيسة والتغييرات الجذرية. كما لا بد أن تنطلق من مبادىء أساسية لا سبيل الى انكارها.

وأهم هذه المبادىء ما يلي:

١ – ضرورة وجود توافق بين النظرية اللغوية عندنا وعلم اللغات الحديث Linguistics.

٢ – ضرورة وجود تماثل – أو تقارب على الأقل – بين لغة الكتابة ولغة الخطاب.

٣ ـ ضرورة التخلص من أثر اختلاف اللهجات في اللغة من حيث اختلاف ألفاظ الكلمات ، ومعانيها ، واشتقاقها ، وعملها النحوي .

٤ ـ وجوب التخلص من تعدّد الآراء في المسألة النحوية الواحدة .

٥ ـ ضرورة تعميم القياس ، والتخلص من الشوارد ما أمكن .

٦ ـ وجوب وجود توافق تام بين المكتوب والملفوظ في نظامنا الكتابي.

* * *

ولا يُظَنَّنَّ أن هذه الدعوة إلى تطوير العربية ، بحيث تصبح أكثر يسراً وأدعى إلى مسايرة الحياة العصرية ، مصدرها مجرد الرغبة في التطوير والاستحداث ، إنما هو حاجة ملحّة تقتضيها مصلحة العربية نفسها ، فقد غدت صعوبتها من جهة ، وتشعب قواعدها من جهة أخرى ، من العوامل التي أعاقت تقدمها ، وزهّدت أبناءها بها ، وحدت بالكثيرين منهم إلى تلمس سبل المعرفة من خلال لغات أخرى.

ويشمل هذا الكتاب، ضمن مايشمل، مقترحات لتوفير هذه الحاجة، مقترحات قد تروق للكثيرين وقد لا يستسيغها البعض ؛ غير أنه مهما تكن ردود الفعل التي تلاقيها فإن الغاية من إيرادها مخلصة

حافزها حب العربية والرغبة في انتشارها وسيلةً سهلةً لتقبُّل العلم ونشر المعرفة .

ولعل من الضروري القول إن الغرض الأساسي من هذا الكتاب عرض هذه المقترحات لتدارسها ، وابداء الرأي فيها ، وسد ما فيها من ثغرات . أما اقرارها أو عدمه فمنوط بمجامعنا اللغوية ومؤسساتنا العامة التي آمل أن تتحسس الوضع وتتحمل نفسها مسؤولية الإصلاح.

ويخيل إليّ أننا أمام حالتين من الاختيار لا ثالث لهما : فإما أن نبقى على وضعنا اللغوي الحاضر ونتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج ، أو نتدبر أمورنا بطريقة ما فنعمل على تيسير لغتنا الفصحى وتحديثها ونسير مع الركب .

فؤاد طرزي

البَابُ الأوّل

قواعد اللغـة

- ١ -

صعوبة القواعد

لا ريب في أن قواعد العربية هي على جانب كبير من الصعوبة. وتُعزى هذه الصعوبة إلى عوامل كثيرة أهمها ما يلي:

١ - اضطراب هذه القواعد وتشعبها:

والشواهد على ذلك كثيرة، فقد يؤتى بالفعل الماضي ويقصد به المستقبل كأن يقال: إذا زرتني زرتك؛ وقد يؤتى بالمثنى ويقصد به المفرد كقولك للواحد: «افعلاً ذلك»[١]؛ وقد يؤتى به ويقصد به الكثير كقولك حنانيك ولبيك؛ وقد يُذكر الجمع ويراد به المفرد كقولك: ثوب أخلاق، وأرض أقفار[٢]؛ وقد تستعمل

١ - أنظر المزهر ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥.
٢ - انظر المصدر نفسه ١ / ٤١١.

« مَن » لغير العاقل، وهي أصلاً للعاقل ، كقول العباس بن الأحنف :

أسرب القطا هل **من** يعير جناحه
لعلّي إلى من قــد هويت أطير

كما قد تستعمل « رُبَّ » للتكثير ،وهي في الأصل للتقليل ، كقول الشاعر :

فإن أُمسِ مكروباً فيا ربَّ قينة
منعَّمة أعملتهـا بكرانِ [1]

وقد يُستعمل النفي ويراد به الإثبات كقولك :

إذا ما جئتني ، والمقصود إذا جئتني ، وقد يرد ضمير المخاطب ويقصد به المتكلم كقول المتنبي :

لا خيل عندك تهديها ولا مـالُ
فليسعد النطق إن لم تسعد الحالُ

هذا من حيث الاضطراب ، أما التشعب فيكفي أن نأخـذ من « كيف » مثلاً عليه ، فهي أصلاً اسم استفهام نحو « كيف أنت؟ » ،

---

١ – الكران : العود أو الصنج .

غير أنها قد تُشْرَب معنى التعجب نحو « كيف تكفرون بالله! » ، أو النفي والانكار نحو « كيف افعل هذا ! » ، أو التوبيخ نحو « كيف تحلل ما حرَّمه الله ؟» .وهي من حيث الإعراب اسم مبني على الفتح في محل رفع خبر في نحو «كيف أنت؟ »، أو محل نصب حال نحو «كيف جئت؟»، أو خبر لفعل ناقص نحو « كيف كان الأمر ؟ » ، أو مفعول مطلق نحو « ألم ترَ كيف فعل صديقك ؟ » ، أو مفعول به ثانٍ لظنَّ وأخواتها نحو « كيف تظن الأَمر ؟ » .

وهى فوق ذلك قد تتضمن معنى الشرط ملحقة بـ « ما » الزائدة للتوكيد ، نحو « كيفما تكنْ أكُنْ » ، أو غير ملحقة بها نحـو « كيف تجلسْ أجلسْ » . ونحاة الكوفة يجزمون بها ، بينما يعتبرها نحاة البصرة اسم شرط غـير جازم ويرفعون الفعلين اللذين بعدها !

٢ – كثرة ما فيها من شوارد :

وسبب ذلك أنه حين وضعت القواعد في القرنين الأول والثاني للهجرة كانت العربية لغة قبائل متعددة لا قبيلة واحدة ، وكان بين لهجات تلك القبائل من الاختلافات في استعمال اللغة واشتقاقها ما لم

يكن ممكناً جمع كلٍ من أبوابه في قياس واحد . فالمصدر الميمي من الفعل الثلاثي غير المثال ، مثلاً ، يبنى قياساً على وزن (مَفْعَل) ، ولكنه قد يبنى منه شذوذاً على وزن (مَفْعِل) في كلماتٍ منها المرجع والَمكْبِر والمسير والمجيء والمصير .

٣ – كثرة ما فيها من خلافات :

فقد وجد النحاة أنفسهم حين وضع النحو امام مادة لغوية مرويّة فيها كثير من التباين فأخذوا يلتمسون التعليلات المختلفة للروايات المتغايرة للقول الواحد ، فتعددت آراؤهم وتشعبت مذاهبهم . واتسع نطاق الخلاف بينهم حتى شمل كثيراً من القضايا الجزئية «فإذما » حرف عندسيبويه وظرف عند المبرد [1]، و«ما» المصدرية اسم عند الأخفش وابن السراج وحرف عند سيبويه [2] ، و«مهما » حرف عند السهيلي واسم عند غيره [3]. ولم يقتصر الخلاف على الأفراد بل تعداهم إلى المدن ، فما تدين به البصرة من رأي في بعض المسائل قد

١ – انظر ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ، ص ٣٧ .

٢ – المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

٣ – المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

تخالفها فيه الكوفة ، والعكس صحيح [1] .

ومن الواضح أن إقرار بعض هذه الخلافات ، على الأقل ، قد أدى إلى كثرة الجوازات وإلى انتفاء الحسم في كثير من القضايا النحوية .

٤ – اعتمادها فكرة العوامل والعلل :

فلكل حركة إعرابية لا بد أن يكون هناك عامل ظاهر أو مستتر ، وهذا العامل هو علّة وجودها . وقد شغف النحاة بهذه الفكرة وتفننوا في استعمالها حتى اخترعوا أبواباً اقتضاها الالحاح في تطبيقها كبابي التنازع والاشتغال . ومن ثمّ فإننا لا نكاد نرى حكماً نحوياً إلا ونرى له تعليلاً . ولا ريب في أن هذه التعليلات التي انبثقت عن ايغال النحاة في التفكير الفلسفي قد أدت إلى تعقيد القواعد والخروج بها عن غرضها الأساسي .

٥ – اعتمادها على الاعراب :

والاعراب مشكلة المشاكل ، فهو قد عقد القواعد ومن ثمّ

١ – انظر ابن الانباري ، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .

فقد صعّب اللغة ـ كتابة وقراءة ـ إلى حد كبير . فالإحاطة بجميع أحكامه كثيرة المشاق ، والإلمام الوافي بقواعده يتطلب وقتاً وجهداً لا يتناسبان وما يجنى منه من فائدة . أضف إلى ذلك أن حرص كثير من كتابنا على التزمت في اتباع قواعده العويصة كان ولا يزال من أسباب هذا الضَّحْل السائد في نتاجهم الأدبي .

والإعراب ظاهرة علقت ببعض اللغات القديمة كالعربية واللاتينية ، غير أن ما تخلصت منه ، أو من معظم أبوابه ، من اللغات لم تخسر شيئاً ، بل ربما زادت غنى وعمقاً في آدابها ، غنى وعمقاً يلازمان في العادة الحيد عن الشكل والعرض إلى المضمون والجوهر .

ولعل من سوء الحظ أن تستولي على العقل العربي الفكرة السائدة التي تقول إن بالإعراب « تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين » ـ على حد قول ابن فارس [1] . وسنرى في باب لاحق مدى ما عليه هذه الفكرة من تعميم ، وسنحاول بحثها بكثير من التجرد والموضوعية .

---

١ ـ الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٤٢ .

-٢-

أقسام الكلم

قسم العرب الكلم إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ؛ واتخذوا هذا التقسيم أساساً لدراساتهم الصرفية والنحوية . ولعلهم تأثروا في ذلك بالسريان الذين اعتمدوا على تقسيم يوناني قديم اتخذ من فلسفة الوجود أساساً له : فالموجودات في الكون إما « ذوات » ، أو « أحداث » ، أو « علائق » بينها ، ومن ثم لا بدّ أن تكون الكلمة اسماً يدل على ذات ، أو فعلاً يدل على حدث ، أو أداة تدل على علاقة بينها .

ودأب العرب على هذا التقسيم وتمسكوا به ، فنجم من ذلك أمران هامان : **الأول** أنهم وجدوا أن من الألفاظ ما لا يمكن أن ينضوي تحت قسم أو آخر من هذه الأقسام لافتقارها إلى بعض خصائصه، ومن ثمّ أوجدوا ما دعوه بـ « أسماء الأفعال » ، و « الأحرف المشبهة

بالفعل » و« الافعال الجامدة » ، والثاني أنهم اضطروا إلى أن يضمّنوا أحد هذه الأقسام ، وهو الاسم ، أقساماً ليست منه في الواقع كالضمائر والصفات والظروف . ومن ثمّ فإنهم عجزوا عن إيجاد حدٍّ شامل له يمكن أن ينتظم كل ما شاءوا أن يضمّنوه إياه من ألفاظ . فسيبويه ، مثلاً ، حين يعرض للتقسيم الثلاثي وحدّ أقسامه إنما يمثّل للاسم دون أن يحدّه إذ يقول : « الاسم رجلٌ وفرس وحائط »[1] . والفرّاء يحدّ الاسم بأنه « ما احتمل التنوين والإضافة أو الألف واللام »[2] ، وهذا وصف لا حدّ ، ويعارضه أن من الأسماء ما لا ينوّن ، ولا يضاف اليه، ولا يدخله الألف واللام . وشبيه بهذين الحدّين من حيث النقص وعدم الشمول كل حد للاسم وقعنا عليه في كتب اللغة والنحو[3] .

ولم يكن الفعل بأوفر حظاً من هذه الناحية من الاسم فهو عند سيبويه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »[4] ، وهو عند الكسائي

١ – الكتاب ١/٢ .

٢ – الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٨٣ .

٣ – أنظر مجمل هذه الحدود في كتابنا «في أصول اللغة والنحو» ص ١٣٩ – ١٤٣ .

٤ – الكتاب ١/٢ .

ما دلّ على زمان »[1] . ومن الواضح أن فكرة الزمنية التي يشترك فيهما هذان الحدّان وأشباههما لم يجرّد منها النحاة المصدر واسم الفاعل واسم المفعول ــ وهي في اعتبارهم أسماء لا أفعال ــ حين أعملوها واشترطوا في إعمالها أن تدل على حال أو استقبال[2] .

أما الحرف فحدّه عند سيبويه « ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل »[3] ، وعند الزمخشري « ما دلّ على معنى في غيره »[4] ، وكلا الحدين من قبيل تحديد الشيء باعتبار غيره .

والظاهر أن نحاة العرب لم يتفقوا على تحديد كلٍ من أقسام الكلم عندهم . وسبب ذلك صعوبة التوفيق بين أي من هذه الأقسام وبين ما شاؤوا أن يضمّنوه من ألفاظ . فليس من السهل ، مثلاً ، أن يوفق إلى تعريف يجمع بين الأسماء العامة كرجل وفرس ، وبين ما شاؤوا أن يدخلوه حظيرة الاسماء مما دعوه اسم شرط كإذا ومَن ، أو اسم موصول كالذي والتي . كما ليس من السهل أيضاً أن يُجمع

١ – الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٨٥ .

٢ – أنظر شرح ابن عقيل على الألفية ، ٢ / ٩٣ – ٩٤ ، و ١٠٦ و ١٢١ .

٣ – الكتاب ١ / ٢ .

٤ – شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٨ / ٢ .

بين الأفعال المتصرفه كذهب وكتب ، وما أدخلوه في باب الأفعال مما أطلقوا عليه أفعالاً جامدة كليس وبئس وعسى .

ومن ثم كانت معظم تعريفاتهم لأقسام الكلم مضطربة غير دقيقة ، مما ألجأ بعضهم إلى أن يستعيض عن التعريف بذكر السِّمات المميِّزة ، أو بالمفارقة والتمثيل .

وهذا الاضطراب الذي نلحظه في تعريفات أقسام الكلم الثلاثة والدلالة عليها إنما مصدره في رأينا كون هـــذا التقسيم يقوم على النظر الفلسفي المجرد أكثر مما يقوم على واقع اللغة من حيث دلالة مفرداتها والوظائف التي تؤديها هذه المفردات بالقياس إلى تلك الدلالة .

فالتقسيم الثلاثي للكلم إذن خاطىء من أساسه في اعتبـــار علم اللغة . وقد حان الوقت لأن يستعاض عنه بتقسيم آخر جديد أدعى إلى الدقة العلمية ، وأعلق بالعمل الوظيفي للكلمة في العبارة ، وأقرب إلى مقتضيات علم اللغة الحديث . وعلى ذلك فإننـــا نقترح أن يكون التقسيم الجديد كما يلي :

١ ــ **الاسم** : وهو مـــا يدل على اسم شخص كعليّ ، أو

حيوان كذئب ، أو شيء كقلم . ويمكن تقسيمه إلى قسمين :

(ا) أسماء ذوات : وتشمل أسماء الأعلام كمحمد ، واسماء الأجناس كشجرة ، وأسماء الجموع الجنسية كَرَكْب .

(ب) أسماء معانٍ : وتشمل المصـــادر واسماءها كَشَرَف وعطاء .

٢ ــ **الضمير** : وهو مـــا يعوض عن الاسم . ويشمل جميع الضمائر المنفصلة والمتصلة ، وكل ما ينوب عن اسم ، بما في ذلك أسماء الاشارة ، والأسماء الموصولة . وإضافة هذين القسمين الأخيرين إلى الضمير ناجمة من أنهما يعوضان في الواقع عن أسماء أو يشيران إليها . فحين نقول « هذا » مثلاً إنما نستعيض به عن اسم معين هو اسم المشار اليه . وحين نقول « زارني الذي رأيته أمس » فكأنما نشير بالذي إلى شخص معيَّن هـو من رأيته أمس .

ويمكن تقسيم الضمائر بمفهومها المقترح إلى الأقسام التالية :

١ ــ شخصية ، نحو :أنا ، وأنت ، وهم .

٢ ــ نسبيَّة ، كالضمائر المتصلة بالاسماء في مثل كتابي ، وكتابكم .

٣ ــ استفهامية ، نحو : مَن ؟ ، وما ؟ ، وماذا ؟

٤ ــ إشارية ، نحو : هذا ، وذاك ، وهؤلاء .

٥ ــ موصولية ، نحو : الذي ، والتي ، والذين .

٦ ــ توزيعية ، نحو : « كل » في مثل « كلٌ يعمل لنفسه » ، و « كلٌ منهم يحب أخاه » .

٧ ــ مُبْهَمَة ، نحو « اي » في مثل « لا اعرف أيًّا منهم » ، و « يا أيها العباد اتقوا الله » .

٣ ــ **الصفة** : وهي ما يوصف به الاسم، كعظيم ، وطويل ، وراقد . ومن المعلوم أن هذا القسم يندرج تحت « الاسم » في التقسيم المعروف ، وهو ليس منه في الواقع ، وإنما هو وصف له ــ إلاَّ إذا سُمِّي به.

وأظهر أنواع الصفة:اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة. وقد يوصف بالمصدر فيقال: رجل عدل بمعنى عادل ،

وماءٌ غَوْر بمعنى غائر [1] .

٤ ــ **الفعل** : وهو ما يدل على حدث مقترن بزمان ، كعَلِمَ ويستفيد . ويكاد هذا المفهوم لا يختلف عن مفهوم الفعل في التقسيم المعروف ، إلاَّ فيما يتعلق بالمصادر والأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل . ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن صيغة اسم الفاعل ــ وهو من المشتقات ــ هي الصيغة التي يُعَبّر بها عن الفعل في الحاضر في بعض اللغات السامية الأخرى .

٥ ــ **الظرف** : وهو ما يدل على زمن وقوع الفعل كقبل وبعد ، أو مكان وقوعه كعند ولدن ، أو حال وقوعه نحو « مسرعاً » في « أقبل مسرعاً » .

ويتميز بأنه قد يصف فعلاً نحو « تجوَّل **ليلاً** » ، أو صفة نحو « هذا أمر خطير **جداً** » ، أو ظرفاً نحو جاء عابساً **أيضاً** .

ويبدو من هذا أننا أضفنا الحال وبعض ما اعتبره النحاة مفعولاً مطلقاً إلى المفهوم المقترح للظرف .

---

١ ـ شرح ابن يعيش (المتن) ٦ / ٥٠ .

٦ ــ **الأداة** : وتشمل الحرف ، ومـا لا يمكن أن ينضوي تحت أيٍّ من الأقسام السابقة ، نحو : عن ، وإلى ، وليس [١] ، وما التعجبية ، ولا النافية للجنس ، ويا النداء ، وواو الندبة ، وما أشبه ذلك .

ويلاحظ اتساع مدى هذا القسم ، فهو يقابل ثلاثة أقسام من ثمانية أقسام للكلم في اللغات الأوروبية الحية ، وهي :

Prepositions, Conjunctions and Interjections .

ومن ثمَّ فقد يمكن تقسيمه إلى أقسام فرعية ، غير أن الفائدة التي يمكن أن تنجم من ذلك لا توازي ما ينتـج عن القسمة من تعقيدات .

ولا يظننَّ أن هذه القسمة هي قسمة حاسمة بحيث أن اللفظة إذا كانت اسماً ، أو صفةً ، مثلاً ، بقيت كذلك دائماً . فقد تُنمى إلى قسمٍ في عبارةٍ ما ، وإلى آخر في عبارة أخرى ، وذلك بالقياس إلى الوظيفة التي تؤديـها في كل منهما . فكلمة « سليم » ، مثلاً ، هي اسم في قولك « سليم زارني » ، وهي صفة في قولك « عقلٌ سليمٌ » . وفي العبارتين : « هذه بنتٌ » و « ووالد البنت هـــذه مريضٌ »

١ ـ اعتبر النحاة « ليس » فعلاً ماضياً جامداً ، والواقع انها ليست كذلك وإنما هي منحوت «لا أيس» بمعنى لا وجود ، يدلنا على ذلك نظيرها في السريانية والعبرية.

تكون « هذه » في الاولى ضميراً ، وفي الثانية صفة . وفي العبارة : « الكتاب على الطاولة » تكون « على » أداةً بينما هي اسم بمعنى فوق في العبارة : « أخذت الكتاب من على الطاولة » .

ومما هو غني عن البيان أن الأخذ بهذه القسمة المقترحـــة يستوجب إعادة النظر في قواعدنا النحوية الحاضرة بأسرها ، وبحثها على اساس جديد . وليس من ريب عندي في أن مثل هذا البحث سيضمن لنا قواعد اكثر استقامة واعظم تواؤماً مع علم اللغة ، ومن ثمَّ ايسر على عقول الطلاب وادعى الى استجابة الفكر الحديث .



-٣-

الصرف

يتناول الصرف بنية الكلمة المفردة والتغير الذي يصيب هذه البنية بنقل الكلمة من الماضي إلى المضارع والأمر إن كانت فعلاً ، ونقلها من المفرد إلى المثنى والجمع والتصغير والنسب إن كانت اسماً .

والمبدأ الذي تقوم عليه هذه البنية ومـــا تؤول إليه بتصريفها يعتمد في العادة جذراً معيناً من الحروف الصامتة Consonants تضاف إليه سوابق وعوارض ولواحق من صوائت Vowels وصوامت في الحالات المختلفة .

ومن الواضح أن هذا المبدأ مبدأ سليم تشترك فيه اللغات السامية بأسرها ، غير أن ما يتطلب إعادة نظر فيه مـــا يلازمه من شوارد وشوائب واختلافات تؤول إلى تعقيـــده وتصعيبه في كثير من الأحيان.

أما ما يصيب هذه البنية من تصريف في الأسماء والأفعال فكثيراً ما نرى فيه توسعاً لا مبرر له بالقياس إلى اللغـــات السامية الأخرى ، أو انحيازاً للهجة عربية دون غيرها ، أو ممالأة لأكثر من لهجة واحدة . ومن هذه الابواب الثلاثة قد يجد المرء منطلقاً لاقتراحات تؤول إلى تيسير اللغة وتبسيطها .

ا ـ في الاسم

١ – بنيتـــه :

تقسم الأسماء من حيث البنية إلى قسمين : جامدة ومشتقة . أما الجامدة فهي أسماء مرتجلة كثيرة الأوزان لا سبيل إلى العبث بها إلاّ من حيث ضرورة توحيد ما أدى اختلاف اللهجات إلى الاختلاف في لفظـــه نحو « قرح » التي يلفظها الحجازيون بفتح القـاف والتميميون بضمها [١]، و« الجهد » التي يلفظها الحجازيون بضم الجيم ويلفظها غيرهم بفتحها [٢]، و« الثلث والربع إلى العشر » التي يلفظها الحجازيون وبنو أسد بضم الحرف الثاني ويلفظها التميميون وبنو ربيعة بإسكانه [٣].

وأما المشتقة فتبنى ، كما هو معلوم ، حسب قواعد خاصة . غير

---

١ – اللغات في القرآن ، ص ٢٣ .

٢ – الفراء ، معاني القرآن ١ / ٤٤٧ .

٣ – القرطبي ٥ / ٦٤ .

أنه قد يشذ عن هذه القواعد بعض الأسماء التي لم تستطع القواعـــد انتظامها لشيوع سماعهـا من البعض على خلاف القاعـدة ، أو لسبق استعمالها للمرحلة التي دخلت فيها اللغة باب القياس . ومن ذلك ما جاء شاذاً من المصادر الميمية للأفعال الثلاثية إذ جاء بكسر العين عوضاً عن فتحها ، نحو المَبيت والمَشيب والمَزيد ، أو من أسماء الزمان والمكان للأفعال الثلاثية أيضاً إذ جاء بكسر العين عوضاً عن فتحها كذلك ، نحو المسجِد والمشرِق والمغرِب .

وقد تنتظم القاعدة وجهاً من لفظ كلمة وتبقى وجوه أخرى منها في حيّز الاستعمال المشروع (!) فتتعـــدد الجوازات وتزيد وجوه الشوارد . فمن المصادر الميمية ما تستطيع لفظ عينه بالحركات الثلاث كمهلك ، ومهلكة ، ومقدرة ، ومأدبة [١] . ومن اسماء الزمان والمكان ما في لفظه وجهـــان [٢] : بفتح العين وكسرها كمطلع ، ومنسك ، ومفرق ، ومحشر ، ومسكن ، وموقع ، وموضع . أو ثلاثة اوجه [٣] بتثليث العين كمشرقة ومقبرة ومهلكة .

---

١ – أنظر الكتاب ٢ / ٢٤٧ ، وشرح الشافية ١/١٧٢ – ١٧٣ ، وابن القطاع ١/١٢ .

٢ – أنظر شرح الشافية ١/١٨١ – ١٨٦ ، والمزهر ٢ / ٩٨ ، والاشباه والنظائر ٢ / ١١٩.

٣ – انظر الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، وشرح الشافية ، ص ١ / ١٨٤.

ولا يسعنا إلا أن نتساءل في هـــذا الصدد عمّا إذا كان يصيب اللغة أي ضرر لو قصرنا هذه الوجوه التي هي وليدة اختلاف اللهجات أو اختلاف الروايات، على وجه واحد فقط فتخلصنـــا من الشوارد ، وأخضعنا اللغة لقياس شامل .

وبما هو جدير بالذكر أن الاسماء المشتقة عندنا يمكن أن تبنى من جميع الافعال من الناحية النظرية ، غير أن ما يُستعمل منهـــا مقصور على ما سمع استعماله وحسب . ومعنى هذا ان لغتنا تُخضع القياس للسماع عوضاً عن ان تخضع السماع للقياس كما يقتضي الحال .

***

وهناك باب لا يخضع للقياس ، وإنما يُعتمد فيه على السماع في الغالب ، وهو المصادر العامة للفعل الثلاثي . وهذه المصادر تنتمي إلى اكثر من ثلاثين وزناً [١] وتكوّن معرفتها صعوبـــة كبيرة لطلاب العربية . فمصدر « فَعَلَ » مثلاً ، له اكثر من عشرين وزناً من هذه الأوزان بينما « كل اللغات السامية لها في مصدر « فَعَلَ » صيغة واحدة

١ – أنظر الكتاب ٢ / ٢١٤ ، وشرح الشافية ١ / ١٥٢ .

أو على الأكثر صيغتان » .[١] ومما يضاعف هذه الصعوبة ان لكثير من الأفعال الثلاثية اكثر من مصدر واحد بسبب اختلاف اللهجات أو اختلاف الروايات . ويكفي أن يتصفح المرء أي معجم ليستوثق من ذلك . فمصدر جرى ، مثلاً ، جَرْي وجَرَيان ؛ ومصدر خَبُثَ : خَبْث وخَباثَة وخَباثِية ، ومصدر حَزُمَ : حَزْم وحَزامة وحُزومة . والأنكى أن بعض هذه المصادر قد يصل إلى حدٍّ لا يطاق فمصدر مَكَثَ : مَكْث ومُكْث ومِكْث ومَكَث ومُكوث ومُكْثان ومِكّيثى ومِكّيثاء ، ومصدر لَقِيَ : لِقاء ولِقِيّا ولِقْيان ولِقيانَة ولُقيان ولُقِيّا ولُقْيَة ولُقىً ولَقاءَة .

واحسب ان هذا عبء ثقيل على طالب العربية ولا بد من الاقتصار فيه على حالة واحدة ما أمكن ذلك .

٢ – تصريفه :

أ – المثنى :

تقسم الأسماء من حيث العدد في العربية إلى مفرد ، ومثنى ، وجمع . ولا يوجد المثنى بشكل شامل في غيرها من اللغات السامية

١ – برجشترا سر ، ص ٦٦ .

الاخرى ؛ ففي الحبشية ، مثلاً ، يندر أن نلحظ أثراً له [1] ، وفي الآرامية لا يوجد إلا في أعضاء الجسم المزدوجة بطبيعتها كيَدَيْن (yedaayin) ورجلَيْن (raglaayin) وبعض لألفاظ القليلة الأخرى كمئتَيْن (ma'ataayin) ،واثنتين (tartaayin) وعلامته **فيها الياء المكسورة والنون مفتوحـــاً ما قبلهما** [2] .

وفي السريانية لا تظهر صيغتـه اليوم « إلا في خمس كلمات هي : (trên) اثنان و (tertên) اثنتان و (ma'tên) مئتان و (Misrên) وتعني مصر ...» [3] وعلامته **فيها اليـــاء الممالة والنون مكسوراً ما قبلهما .**

وفي العبرية أيضاً لا يكون المثنى إلا في حالات مخصوصة [4]

---

١ – Wright, W., Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages, p. 149.

٢ – انظر : Rosenthal, Franz, A Grammar of Biblical Aramaic, p. 31- 32.

٣ – السامرائي ، ابراهيم ، دراسات في اللغة ، ص ٦٤ .

٤ – انظر كال ، ربحي ، دروس اللغة العبرية ، ص ٩٨ . وبدر ، محمد ، الكنز في قواعد اللغة العبرية ، ص ٨٦ .

كأعضاء الجسم المزدوجـــة مثل : عينَـيْن ('einayim) ويدَين (yadayim)، والاعداد المثناة مثل : (shnaayim) (اثنان)،وأدوات الصناعةالمثناة مثل:(misperaayim)(مقص) و (muznaayim) (ميزان) ، وأسماء الملابس المزدوجة مثـــل : (na'alaayim) (نعلان)، و (narbaayim) (جورَبـــان) ، وأسماء الزمن المزدوجة مثل : (youmaayim)(يومان) و (shevuu'aayim) (أسبوعان) . وعلامة التثنية فيها كما يبدو من هـــذه الألفاظ **الياء المكسورة والميم مفتوحاً ما قبلهما** (ַיִם) ومن المعلوم أن النون والميم كثيراً ما تتعاقبان في اللغات السامية لتقارب مخرجيهما .

أما في العربية فالقضية تختلف عن هذه اللغات السامية المعروفة ، فالمثنى فيها شامل لجميع الأسماء تقريباً ، وله علامتان : **الألف والنون المكسورة ، والياء والنون المكسورة ، مفتوحاً مـــا قبلهما .** أما شموله فلا ضير على اللغة منه فهو أدعى إلى الدقة في التعبير في كثير من الحالات . وامـــا ازدواج حالته فلا مثيـــل له في أي من هذه اللغات . وربمـــا كانت حالته التي تنتهي بالياء والنون هي الأصل لشبهها لحالة الاسماء المثنّاة في جل اللغات السامية المعروفة [1] . أمـــا

---

١ – ويرى بعضهم أن حالته التي تنتهي بالألف والنون قد تكون هي الأصل ، ثم أميلت =

الحالة الثانيـــة التي تنتهي بالالـــف والنون، فهي تتسق وحالته في العربية الجنوبية [1]، كما انها لهجة لقبائل معينة، شماليـة وجنوبية، منها كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنـبر وبنو هجيم وبكر بن وائل وزيد وختعم وهمدان وعذرة. وقد خرج على هـذه اللهجة قوله تعالى: (إنّ هذان لساحران)، وقول الرسول (صلعم): «لا وتران في ليلة»، وجاء عليها قول الشاعر.

تزوّد منا بين أذناه طعنةً   دعته إلى هابي التراب عقيم [2]

وسبب هذه الحالة عند كنانة وبني الحارث وخثعم - على الأقل - من بين القبائل التي اتخذت لنفسها هذه اللهجة أنهم كانوا يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً [3]، ومن ثم فإنهم يعربون المثنى بالألف مطلقاً،

= الألف في بعض اللهجات فحصلت الحالة الثانية. (انظر دراسات في اللغة للسامرائي ص ٧٢).

١ - يذكر غويدي ان علامة المثنى في العربية الجنوبية كانت أصلاً (-ay) (𐩺) ثم زيد فيها (𐩬) (n) فصارت في المعينية (𐩬𐩺) (anay) نحـو ma'liyanay أي العاليان، وفي السبئية an (ani ?) نحو tani namiran (أي النمران الاثنان).

أنظر المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية، ص ١٣.

٢ - انظر شرح ابن عقيل على الألفية (الحاشية) ١ / ٥٨ - ٥٩.

٣ - يظهر أن هذه القاعدة لم تكن مقصورة عندهم على المثنى، بل كانت اعم من ذلك، فقد كانوا يقولون في إليك وعليك ولديه: إلاك، وعلاك، ولداه. ومن ذلك قول الشاعر: طاروا علاهن فطر علاها. =

رفعاً ونصباً وجرّاً، فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان [1].

ومن المعلوم أنه حين دوّن الرواة اللغة دوّنوها بلهجاتها المختلفة كلغة واحدة ووجدوا فيهـا المثنى بحالتيه فسجلوهما، وكان لا بد للنحاة حيـن وضعوا النحو من أن يقرنوا كل حالة منهما بحالة اعرابية ملائمة فقرنوا بين الألف والنون وحالة الرفع، وبين الياء والنون وحالتي النصب والجر.

والآن، وقد آن لنا أن نتخلص من آثار اختلاف اللهجات القبلية في لغتنـا، نرى أن **من الممكن أن نقتصر في التثنية على حالة واحدة هي الحالة التي تنتهي بالياء والنون**، أسوةً باللغات الساميـــة الأخرى، وتخلصاً من حالةٍ من حالات الإعراب بالحروف، وتقريباً للغة الكتابة من لغة الخطاب.

= وقال ابن جني في سر صناعة الاعراب: «ان من العرب من يقلب في بعض الأحوال الواو والياء الساكنين ألفين للفتحة قبلهما وذلك نحو قولهم في الحيرة: حارى، وفي طيء: طائي». انظر الرافعي ١ / ١٤٥، واللسان ١٠ / ٦٤ و ١٩ / ١٦٣ و ٢٠ / ٢٠٦، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ٣٦، وابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠. وحفني ناصف، ص ١٩ - ٢٠.

١ - انظر شرح ابن عقيل على الألفية ص ٥٨ - ٥٩.

ب ـ الجمع

الجموع في العربية صعبة معقدة ، وهي تنتمي إلى أقسام ثلاثة :

١ ـ جمع تكسير .

٢ ـ جمع مذكر سالم .

٣ ـ جمع مؤنث سالم .

والقسم الأول يمثل مرحلة بدائية في تاريخ اللغة لا بد أن سبقت مرحلة القياس فيها . ويرجح وليم رايت أن هذا النوع من الجمع كان أصلاً يمثل مفرداً مجرداً (abstract) ثم أصبح يستعمل تدريجاً ليعني مجموعة محسوسة ، ومن ثم أخذ يُعتبر جمعاً [1] . ويستشهد على ذلك بأن ناصر تجمع على نَصْر التي هي أصلاً مصدر نَصَرَ ، وعَادل تجمع على

١ - Wright, W., Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages, p. 148 .

عَدْل التي هي في الاصل مصدر عَدَلَ [1] . غير أننا لا نرى هذا الرأي لأن ذلك لا ينطبق إلاّ على القليل النادر من الكلم .

وإذا تقصينا أمر هذا الجمع في اللغات السامية وجدنا أن لهجاتها الشمالية إما انها تفتقر إلى أمثلة منه أو انها تحتوي على القليل النادر من هذه الأمثلة ، ففي العبرية مثلاً عدد ضئيل منها ، وكذلك في السريانية [2] . أما لهجاتها الجنوبية كالعربية والحميرية والحبشية فتحوي الكثير من أمثلة هذا الجمع . وقد استشرى أمره في العربية بصورة خاصة بحيث أصبح للكلمة الواحدة في كثير من الأحيان جموع عديدة منه . ولعل مردَّ ذلك طول المدة التي قضاها العرب في الجزيرة على شكل قبائل متفرقة يتشافهون اللغة كيفما حلت لهم ، بغير قياس معين ، ودون أن يكون لهم نصوص مكتوبة يرجعون إليها . وحين دونت اللغة وقواعدها في القرن الأول والثاني للهجرة وجد اللغويون أنفسهم أمام فيض من الجموع التي من هذا النوع فدونوها ؛ كما وجدوا أن لكثير من الألفاظ أكثر من جمع واحد بسبب اختلاف لهجات القبائل ، أو اختلاف الروايات ،

١ ـ المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

٢ ـ المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

فكلمة أَسد ، مثلاً ، تجمع على أُسد ، وأُسود ، وآساد ؛ وكلمة قوس تجمع على قِسِيّ ، وقُسِيّ ، وأقواس ، وقِياس ، وأَقْوُس ، وأَقْياس ؛ وكلمة وَلَد تجمع على وَلَد ، ووُلْد ، ووَلْد ، ووِلْد ، ووِلْدَة ، وإِلْدَة ، وأولاد ، ووِلدان .

وبقيت هذه الجموع عبئاً ثقيلاً على طلاب العربية ومستعمليها حتى العصر الحاضر . ومما زاد الطين بلّة أن عمد النحاة واللغويون إلى تصنيفها إلى جمع قلة ، وجمع كثرة ، وجمع جمع ، واسم جمع ، واسم جنس جمعي أو شبه جمع . وحاولوا أن يخصوا كلاً من هذه الأصناف بأوزان معينة زادت من ثقلها وصعوبتها [1] . وعلى الرغم من أنهم حاولوا وضع قواعد خاصة للقياس على هذه الأوزان ، فإن كثرة هذه الأوزان من جهة ، وعدم شمول تلك القواعد من جهة أخرى ، جعلا القياس نفسه خاضعاً للسماع في معظم الحالات .

أما **القسم الثاني** ، وهو جمع المذكر السالم فيصاغ بزيادة **واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر** ، كما هو معروف .

---

١ ـ أنظر الحديثي ، خديجة ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٩٨ وما بعدها .

ولا يصح أن يجمع هذا الجمع إلا من الأسماء الجامدة ، أو الصفات ، أو ما يشبهها ! وذلك مقيّد بشروط أيضاً ، إذ يشترط في الجامد أن يكون علماً لمذكر عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب [1] . وأجاز الكوفيون جمع المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالماً بعد حذف تاء التأنيث التي في مفرده .

ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعَل فعلاء ، ولا من باب فَعْلان فَعْلَى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث !

ونحن إزاء هذه الشروط والقيود لا يسعنا إلا الإشفاق على طالب العربية إن شاء إتقان قواعد لغته .

وأما **القسم الثالث** ، وهو جمع المؤنث السالم فيصاغ بزيادة **ألف وتاء** إلى المفرد بعد حذف تاء تأنيثه إن وجدت ، وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ، كما هو معلوم .

والأسماء التي تجمع هذا الجمع لا بد أن تكون علماً لمؤنث ، أو

---

١ – أنظر شرح الالفية لابن عقيل ١ /٦٠ .

اسماً مختوماً بعلامة تأنيث ، أو صفة لمذكر غير عاقل ، أو مصدراً على أكثر من أربعة أحرف ، أو مذكراً غير عاقل مصغراً ، أو اسماً مصدَّراً بابن او ذي ، أو اسماً أعجمياً لم يعرف له جمع آخر[1] !!

* * *

ويلاحظ من هذا الموجز المبسَّط مدى ما عليه بحث الجموع العربية من صعوبة للمتعلم. ومن ثمّ لا بد من القيام بعمل ما في سبيل تيسيره .

ولعل من المفيد أن نعلم أن اللغات السامية الأخرى — باستثناء الحبشية — قد خلت أو كادت من جموع التكسير [2] وغدت الجموع فيها قياسية إلى حد كبير .

وقد يتساءل المرء إن كان في استطاعتنا التخلص من هذا النوع اللاقياسي من الجموع عن طريق إخضاعه للقياس أسوة بتلك اللغات . والجواب عن ذلك لا نستطيع أن نجده إلاّ لدى مجامعنا ومؤسساتنا اللغوية التي نأمل أن تتحلى بالشجاعة اللازمة للقيام بعمل ما في هذا السبيل ؛ فقد يكون من الممكن ان تلحق الفاظه المذكرة بجمع المذكر

١ - أنظر رضا ، علي - المرجع في اللغة العربية ١ / ١٢٨ - ١٢٩ .

٢ - انظر السامرائي - دراسات في اللغة ، ص ٧٨.

السالم ، والمؤنثة بجمع المؤنث السالم . وقد يستهجن هذا الرأي لأول وهلة ، غير أن التعود عليه يخفف من الغرابة التي قد تبدو في تطبيقه ، والأمم السامية التي تجاوزت مرحلة اللاقياس في هذا الباب لا بد أن لاقت صعوبات في سبيل ذلك ولكنها عرفت كيف تتخلص من هذه الصعوبات .

أما جمع المذكر السالم ففي الوقت الذي نرى فيه أنه يوجد في العربية على حالتين تنتهي احداهما بـِ (ـــ ونَ) ، والأخرى بـِ (ـــ يْنَ) لا نجد في أي من اللغات السامية الأخرى غير حالة واحدة له ، ففي الحبشية والآشورية ، مثلاً ، يصاغ هذا النوع من الجمع بإضافة (ـــ ان) (ân-) فقط ، وفي الآرامية والسريانية بإضافة (ـــِ يْن) (iin -) وفي العبرية بإضافة (ـــِ يْم) (iim -)[1] .

أما جمع المؤنث السالم فلكل لغة سامية صورة واحدة سائدة له — كالعربية — هي في الحبشية والآرامية والسريانية (ـــ ات) (ât -)[2] ، في العبرية (ـــ وت) .

١ - انظر Wright, W., Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages, p. 146.
ومن المعروف ان الميم والنون تتعاقبان في اللغات السامية.

٢ — قد توجد أحياناً على شكل âth - أو ôth - .

ومن خلال هـــذه المقارنات السامية يبدو أنه قد يكون من الممكن نقل الجموع في العربية بأسرها من السماع والقياس المشروط إلى القيـــاس المطلق المبسَّط أسوة باللغات السامية الأخرى، فنقتصر فيه على إضافة ياء ونون ساكنة (= ين) إلى المفرد في حالة المذكر، وإضافة ألف وتاء ساكنة (ـ ا ت) إليه في حالة المؤنث، وبذلك نيسِّر الفصحى، ونقرِّب كثيراً بين لغة الكتابة ولغة الكلام.

أما الواو والنون فيمكن الاستغناء عنها إذ لا نظير لها في اللغات السامية الأخرى. ويبدو أن بعض القبائل العربية، ولا سيما البدوية منها، كانت تؤثر هذه الصيغة في جميع الحالات، وبعضها، ولا سيما الحضرية، كانت تؤثر الصيغة التي بالياء[1]، فاتخذ النحاة من الصيغة الأولى وسيلة للتعبير عن حالة الرفع، ومن الثانية وسيلة للتعبير عن حالتي النصب والجر.

ولا يظنَّنَّ بأننا بهذا الاقتراح قد أتينا ببدعة، فبنو عامر، وبعض بني تميم كانوا يلتزمون الياء في جميع جموعهم التي من هذا القبيل[2].

---

١ – أنظر أنيس، ابراهيم – من أسرار اللغة، ص ١٨٧.
٢ – أنظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ٦٤/١ (الحاشية).

جـ – التصغير

لا يستطيع أحد أن ينكر أن هذا الباب معقد وان الحاجة اليه قليلة لقلة استعمال معظم ما يصاغ منه. فمن منا يستعمل اليوم كلمة فُلَيْس، وقُـــذَيّ، ودرَيهِم، وعُصَيْفير، وسُفَيْرِج، ومُدَيْعٍ، وعُلَيْنِد، وحُبَيْنيط، ومُغَيْرِبان، وعُشَيْشِيَة، وحُبَيْلى، ومُسَيْلِمَيْن، ومُسَيْلِمات، في تصغير فَلْس، وقَذًى، ودرهم، وعُصفور، وسفرجل، ومستَدْعٍ، وعَلَنْدى، وحَبَنْطَى، ومَغْرِب، وعَشِيَّـــة، وحُبْلى، ومُسْلِمَيْن، ومُسْلِمَات – وهي من أبرز الأمثلة التي وردت في هذا الباب في شرح ابن عقيل للألفية؟[1] فكثير من هذه الأسماء وأمثالها لا يقبل فكرة التصغير، فكيف نتصور الفلس مصغراً دون أن يخرج عن طبيعته، وكذلك المستدعي، والحبلى، والعلندى (وهو الغليظ الشـــديد)،

---

١ – الجزء الثاني ص، ٤٧٧ – ٤٨٠.

والحبنطى (وهو الممتلىء غيظاً أو بِطنة) ؟ ثم ما المعنى الذي تخرج اليه اللفظة المثناة أو المجموعة عند تصغيرها ؟ فما معنى مُسَيْلِمَيْن مصغّر مُسْلِمَيْن ، ومُسَيْلِمات مصغّر مسلمات ؟ إن المسألة إنما هي مجرد تطبيق نظري شامل لفكرة التصغير بعيدٍ عن الحياة العملية أو الاستعمال اللغوي .

إننا لا ننكر أن التصغير موجود في لغات كثيرة ولكن ليس بهذا الشمول ؛ فهو لا يتعدى في الغالب كلمات معينة احتملت فكرة التصغير فصيغت بقوالب تنمّ عنه . ففي الانكليزية ، مثلاً ، أسماء قليلة من هذا النوع ينتهي بعضها بِـ « el - » نحو coekerel مصغّر cock « ديك» ، أو « en - » نحو kitten مصغّر cat «قطة»، أو « ing - » نحو duckling مصغّر duck « بطّة » ، أو غير ذلك .

فعلينا إذن أن نحدّ من هذا الشمول الذي عليه هذا الباب في العربية، ونقتصر فيه على بعض الاسماء التي شاع استعمالها مصغرة عند العرب منذ القديم مثل بُنَيّ ، وأُميّة ، وعُبيد الله.

أما باقي الأسماء ، فإمّا أن يكون العرب قد وضعوا للتصغير منها لفظة خاصة بـه فنستغني بذلك عن تصغيرها كالبَكْر للجمل الصغير ، والمهر للفرس الصغير ، والجـدول للنهر الصغير ، والتل للجبل

الصغير [1] ، وإما انهم لم يفعلوا ذلك . وفي هذه الحالة إما أن يكون الاسم يقبل فكرة التصغير فنردفه بكلمة « صغير » أو « صغيرة »فنقول مفتاح صغير وتفّاحة صغيرة بدل مُفَيْتيح و تُفَيْفيحة ، أو لا يقبل هذه الفكرة كعِلْم واسم ووعد ودينار وأشباهها فلا يُصَغّر.

* * *

١ - في بعض كتب الأدب - كأدب الكاتب لابن قتيبة (ص ١٢٠ - ١٢١) وفقه اللغة للثعالبي (ص ٢٣ - ٢٤) فصول خاصة بهذا المعنى .

د ـ النسب

وهذا باب هام وضروري في اللغة . والقاعدة الأساسية العامة التي تجري عليه ـ وهي إضافة ياء مشدَّدة إلى الاسم بعد حذف تاء التأنيث إن وجدت ـ سليمة لا غبار عليها ، فأنت تقول : بيروتيّ ، ودمشقيّ ، وفاطميّ ، نسبة إلى بيروت ودمشق وفاطمة .

غير أن المستعرض للقواعد الخاصة بهذا الباب في كتب الصرف يروعه ما فيها من تفريع ، واضطراب ، وتعدد جوازات ، وتغليب جواز على آخر . وبدمج ما تناثر من هذه القواعد ، واختزال الجوازات فيها ، يمكن تنسيقها على الشكل التالي :

١ ـ الأسماء التي تنتهي بألف[١] أو ياء[٢] ثالثة يقلب آخرها واواً

١ – سواء كانت الف تأنيث أو الحاق او أصلية .

٢ ـ إذا كانت هذه الياء مدغمة بياء سابقة أصلها واو ارجعت الياء السابقة الى اصلها وإلا فلا ، فيقال طووي في طي وحيوي في حي .

بعد فتح ثانيها عند اضافة ياء النسب اليها نحو الفتَويّ ، والشجَوِيّ في النسب إلى الفتى ، والشَّجِي .

٢ ـ الأسماء التي تنتهي بألف أو ياء رابعة فصاعداً يحذف آخرها اختصاراً لطولها ، نحو مَلْهِيّ[١] ومصطَفِيّ[٢] والقاضيّ والمُعْتَدِيّ في النسب إلى ملهى ، ومصطفى ، والقاضي ، والمعتدي .

وبمقارنة هاتين القاعدتين بما ذكر من قواعد في كتب الصرف يبدو ما هما عليه من تبسيط وتيسير .

***

١ و٢ ـ حيثما تكون الألف والياء رابعتين ، كما في هذين المثالين ، يجوز حذفهما أو قلبهما الى واو حسب القاعدة الاصلية . وطالما الحذف جائز قصرنا القاعدة عليه وحسب .

ب ـ في الفعل

١ ـ بنيتـه

(أ) الفعل الماضي وأوزانه

في العربية **ستة عشر**[١] وزناً للفعل الماضي المعلوم يقابلها مثلها للمجهول ، عدا ما ألحق بالرباعي المجرد والمزيد من أوزان تزيد عن الخمسة والثلاثين[٢] . ولا نرى مبرراً لهذا الإسراف في الأوزان الذي لا نجد مثيلاً له في اللغات السامية الأخرى ؛ ففي العبرية ، مثلاً ، **ثلاثة** أوزان فقط للفعل الماضي المعلوم يقابلها ثلاثة للمجهول ، ويضاف

---

١ ـ هي فَعَل ، فَعُل ، فَعِل ، فَعَّلَ ، أفْعَلَ ، فاعَلَ ، تَفَعَّلَ ، تَفاعَلَ ، اِنْفَعَلَ ، اِفْتَعَلَ ، اِفْعَلَّ ، اِسْتَفْعَلَ ، اِفْعَوْعَلَ ، اِفْعالَّ ؛ فَعْلَلَ ، تَفَعْلَلَ ، اِفْعَنْلَلَ ، اِفْعَلَلَّ .

٢ ـ انظر كتاب الاشتقاق للمؤلف ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣ .

إلى ذلك وزن **واحد** للمطاوعة[١] ؛ وفي السريانية **أربعة** أوزان للفعل الماضي المعلوم يقابلها أربعة للمجهول[٢] .

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو ما إذا كان من المستطاع اختزال بعض الأوزان عندنا لنيسر الأمر على طلابنـا . ولعلّ أول خطوة يمكن أن تتخذ في هذا السبيل هي حذف الأوزان الملحقة ، فما ينضوي تحت هذه الأوزان من ألفاظ يمكن إدخاله تحت أوزان الرباعي المجرد والمزيد الأصلية ، وبذلك نتخلص من الإلحاق وبابه .

---

١ ـ هي :

للمعلوم	للمجهول
Pa‘al (فَعَلْ)	Pu‘al (فُعالْ)
Niph‘al (نِفْعَلْ)	Hiph‘iil (هِفعيلْ)
Pi‘eil (فِعَيلْ)	Haph‘al (هَفْعَلْ)

Hitpa‘eil (هِتْفَعَّيلْ)

٢ ـ هي :

للمعلوم	للمجهول
Pe‘al (فِعَلْ)	Ethpe‘el (إتْفِعِلْ)
Pa‘el (فَعِلْ)	Ethpa‘al (اتْفَعَلْ)
Aph‘el (أفْعِلْ)	Ethtaph‘al (إتْتَفْعَلْ)
Shaph‘el (شَفْعِلْ)	Eshtaph‘al (إشْتَفْعَلْ)

وهناك ثلاثة أوزان على الأقل من الأوزان الأصلية يمكن الاستغناء عنها وعما تنتظمه من كلمات دونما إضرار باللغة. ذلك لأن هذه الأوزان لا نظائر لها في اللغات السامية الأخرى، ولأن الكلمات التي تنتظمها قليلة من جهة، وميتة لا تستعمل من جهة أخرى. وهذه الأوزان هي:

(١) **إفْعَوَّلَ**: وتدل دراسة احصائية قمنا بها على أن في معاجمنا نحواً من خمسة أفعالٍ فقط من هذا الوزن هي: إجلَوَّذَ[١]، واعلوَّطَ[٢]، واعْرَوَّشَ[٣]، واقْلَوَّدَ[٤]، واكْلَوَّحَ[٥]. ولا نكاد نرى في كتب اللغة والقواعد غير الأولين منها[٦]. والغريب أن لاثنين منها مرادفين

---

١ – اجلوّذ: يقال اجلوّذ الفرس: مضى واسرع؛ – الليـــل: طال وامتـد؛ – بهم السير: دام مع السرعة؛ – المطر: امتد وقت تأخره.

٢ - اعلوّط: – فلان البعير: تعلق بعنقه وعلاه، أو ركبه بلا خطام، او ركبه عرياً. و – الأمر: تقحمه بلا روية.

٣ - اعروّش: – الدّابة: ركبها.

٤– اقلوّد: – النعاس فلاناً: غشيه وغلبه.

٥ – اكلوّح: – وجهه: تكشر في عبوس.

٦ – انظر «كتاب الافعال» لابن القوطية ص ٣٢١.

من لفظيهما أيسر منهما ويمكن انضواؤهما تحت وزن مألوف، فاعتَرَشَ واعروَّش بمعنى واحد، وكذلك كَلَحَ واكلوَّحَ. ولا يستعمل أيٌّ من هذه الأفعال الخمسة اليوم لثقلها على أي حال، فلكلٍ منها مرادف أيسر منه لفظاً.

(٢) **افعالَّ**: والأفعال التي على هذا الوزن تقرب من الخمسة والخمسين، وهي نادرة الاستعمال، وأغلب ما تكون في الألوان والعيوب نحو اشهابَّ واحمارَّ واحوالَّ[١].

ومن اليسير الاستغناء عن هـــذا الوزن والاكتفاء بنظيره «**افعلَّ**» إذ «ليس شيء يقال في افعالَلْتُ إلاَّ يقال فيه افعَلَلْتُ، ولا شيء يقال فيه افعللت إلاَّ يقال فيه افعاللت» على حـــد قول سيبويه[٢]. أضف إلى ذلك أن كلاً منهما يغلب مجيؤه في الألوان والعيوب[٣]، ولا يكون إلا لازماً[٤].

وقد يقال إن هذا الوزن إنما جيء به لمبالغة «افعلَّ» **في بعض**

---

١ – شرح الشافية للرضي ١/ ١١٢.

٢ – الكتاب ٢/٢٤٢.

٣ – شرح الشافية ١/١١٢.

٤ – الكتاب ٢/ ٢٤٢، وشرح الشافية ١/١١٣.

الحالات ، غير أننا لسنا في حاجة إلى وزن ينتظم وحدتين معنويتين : المعنى الأساسي ، والمبالغة ، إذ يفترض أن تحتمل اللفظة الواحدة وحدة معنوية واحدة فقط هي المعنى الأساسي ، أما المبالغة فيمكن أن يلجأ إليها بوساطة لفظة أخرى ، شأن معظم اللغات المتطورة ، فعوضاً عن أن نقول « احمارّ » و « اخضارّ » ، مثلاً ، نستطيع القول « احمرّ كثيراً » ، و « اشتدت خضرته » ، وهكذا .

(٣) افعنلل : يورد ابن القطّاع نيّفاً وخمسين فعلاً على هذا الوزن مفرقة في اجزاء كتابه الثلاثة[١]، وهي: ابرندع، ابعنقى، ابلندى، ابنندح (وابلندح) ، ابرنشق (وابرنسق) ، ابرنتـــى (وابرنثى) ، إبزنتى ، اثرندى ، اثعنجر ، اجلنطى (واجلنطأ) ، اجلندى اجحنشش ، اجلنفـع ، اجرنثم ، **احرنجم** ، احرنبى ، احلنكك ، احبنطى (واحبنطأ) ، احرنفش ، احطنبى ، احبنجر ، اخرنشم ، اخرنطم ، اخبندى (واخبنذى) ، ادعنكر ، ادرنفق ، ازرنفق ، ادلنظى ، ادرنقع ، اسحنكك ، اسلنطع ، اسحنفر ، اسلنطى (اسلنطأ) ، اضعنفر ، اطلنفى ، اعقنقس ، اعرنكس ، اعرنزم ، اعلنبى ،

١ – كتاب الأفعال ج ١،٢،٣ .

اعرنفز ، اعرندى ، اغرندى ، اغلنتى، اعلنتى، افرنجم، **افرنقع** ، افرنبج ، **اقعنسس** ، اقعنفر ، اقرنبع ، اقرنفط ، اقرنجم ، اقرنشع، اكلندد (اكلندى) ، اصبنقع .

والمتفرس في هذه الأفعال يرى أن ثلاثة منها لا تزال حية في كتب النحو **فقط** هي احرنجم وافرنقع واقعنسس، وانها جميعاً مماتة في حكم الاستعمال . **ولا أدري ما الفائدة التي نتوخاها من الاحتفاظ بكلمات مماتة ووزنها .**

ثم ان المرء يكاد يشعر وهو يستعرض هذه الأفعال ـ التي خلت آدابنا منها أو كادت ـ بأنها أو بأن معظمها على الأقل ، لا بد أن يكون وليد الصنعة والافتعال . فكثيراً ما كان اللغويون والرواة يعمدون إلى افتعال الألفاظ ادعاء للمعرفة لينالوا حظوة لدى الناس وذوي الأمر ، أو ليتخلصوا من حرج في أحد المجالس ، أو لغير ذلك. وقد شجعهم على هذا افتقار القوم آنذاك إلى أصول يراجعونها[١] ليخطئوهم عند الشطط .

١ – أنظر المزهر ٢ / ٢٤٨ .

قال الخليل بن أحمد [1] « إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت » .

وذكر ابن السكيت أنه كتب عن محمد بن المستنير المعروف بقطرب قمطراً ثم تبين له أنه يكذب في اللغة فلم يرو عنه شيئاً [2] .

وروى ابن سلّام أن أبا عبيدة قال [3] : « كيسان [4] يسمع من الناس فيعي غير ما يسمع ، ويكتب في الألواح غير ما وعى ، ثم ينقله من الألواح في الدفاتر بغير ما كتب ، ثم يقرأ من الدفتر غير ما فيه » .

ولعل من أطرف ما قيل في هذا الباب ما روي من أن رجلاً دخل على أبي حاتم السجستاني فقال له [5] : « يا أبا حاتم ، ما تسمي العرب الرجل في فرد رجله خف وفي الأخرى نعل ؟ قال : لا

١ – كتاب العين ، ص ٥ .
٢ – أنظر بغية الوعاة ، ص ١٠٤ .
٣ – الرافعي ١ / ٣٦٢ .
٤ – معروف بن درهم ، وكيسان لقب له ، لغوي ونحوي بصري عاصر الخليل بن أحمد وأخذ عنه (أنظر طبقات الزبيدي ص ١٩٥ – ١٩٦) .
٥ – مراتب النحويين ، ص ٨٢ .

أدري ، قال : صدقت ، لأن فوق كل ذي علم عليم ؛ يقال له : مُخَفْنَعِل يا غلام ... »

ولعلّه لو قدّر لأحدهم أن يسمع هذه الكلمة وهي على صيغة اسم الفاعل ، ثم أن يُسأل بأن يصوغ منها فعلاً ويزنه لقال : اخْفَنْعَلَ على وزن افعنلل ، وهو الوزن الذي نحن بصدده .

★

ب – الفعل الماضي الثلاثي واختلاف صوره

بعض الأفعال الثلاثية الماضية وردت على صورتين نتيجة اختلاف اللهجات، أو الخطأ في الرواية، أو غير ذلك. فمن هذه الأفعال، مثلاً، ما يصح فيه فَعَلَ وفَعُلَ، فيقال: جَمَد وجَمُد، وسخَن وسخُن، وصلَح وصلُح، وشحَب وشحُب، وخثَر وخثُر، ورَعَف ورعُف، وجبَن وجبُن[1].

ومنها ما يصح فيه فَعِلَ وفَعَلَ، فيقال: نكِب ونكَب[2]، وركِن وركَن، وضنِنْتُ وضنَنْتُ، وشمِمْتُ وشمَمْتُ، وشحِحْتُ وشحَحْتُ، وخسِسْتُ وخسَسْتُ[3].

ومنها ما يصح فيه فَعِلَ وفَعُلَ، فيقال: بَعِدَ وبَعُدَ، وسفِه وسفُه، وحرِم وحرُم، وعجِف وعجُف، وحمِق وحمُق، وسمِر

١ – أنظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٥٨.
٢ – نكب الرجل: مال.
٣ – انظر ابن السكيت، اصلاح المنطق، ص ٢٣٦ – ٢٣٩.

وسمُر وخرِق وخرُق[1].

وشبيه بهذا الأفعال التي وردت بالياء والواو ككنيت وكنوت، ومحيت ومحوت، وحثيت وحثوت، وحنيت وحنوت، وطهيت وطهوت، ورثيت ورثوت[2].

وكذلك الأفعال التي وردت مهموزة وغير مهموزة كأرّختُ وورّختُ، ووقّتُّ وأقّتُّ. وأرجأت وأرجيت. وأومأت وأوميت. وأطفأت وأطفيت[3].

ومن الأفعال الثلاثية ما ورد على ثلاث صور وهو بمعنى واحد كَبرَع وبرِع وبرُع؛ ونبَه ونبِه ونبُه.

ومن الواضح أن اختلاف هذه الصور لا يفيد العربية شيئاً، وإنما هو مدعاة للارتباك والتعقيد، وفي معرفته إضاعة للوقت والجهد.

ومن ثم كان لا بد من الاقتصار فيه على وجه واحد وحسب.

١ – أدب الكاتب، ص ٣٥٨ – ٣٥٩.
٢ – المصدر نفسه، ص ٣٥٥ – ٣٥٦.
٣ – المصدر نفسه، ص ٣٥٧ – ٣٥٨.

جـ - بين ماضي الفعل الثلاثي ومضارعه

للفعل الثلاثي المجرد عندنا باعتبار الماضي ثلاثة أوزان هي:

١ ـ فَعَلَ كجلس

٢ ـ فَعِلَ كعلم

٣ ـ فَعُلَ ككرم

وله باعتبار المضارع ستة أوزان هي:

١ ـ فَعَلَ يَفْعَلُ كذهب يذهب

٢ ـ فَعَلَ يَفْعُلُ كنصر ينصر

٣ ـ فَعَلَ يَفْعِلُ كجلس يجلس

٤ ـ فَعِلَ يَفْعَلُ كسمع يسمع

٥ ـ فَعِلَ يَفْعِلُ كحسب يحسب

٦ ـ فَعُلَ يَفْعُلُ كعظم يعظم

وتكوّن كثرة هذه الأوزان صعوبات حقيقية لدارس العربية

ولاسيما ان نقل الأفعال من الماضي إلى المضارع إنما يعتمد على السماع. والتساؤل الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو ما إذا كان من الممكن اختزالها دون إحداث صدع لا يمكن رأبه في اللغة. ومما يشجع على هذا التساؤل هو أن سيبويه لا يعتبر الأول والخامس من هذه الأوزان أوزاناً أصيلة، إذ الأصيلة عنده لا تتعدى الأربعة الباقية؛ فهو يقول في صدد بحثه في المتعدي واللازم من الأفعال: [1] «اعلم أنه يكون كل ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على «فَعَلَ يَفْعِلُ» و«فَعَلَ يَفْعُلُ» و«فَعِلَ يَفْعَلُ»، وذلك نحو ضربَ يضربُ، وقتلَ يقتُلُ، ولقِمَ يَلْقَمُ. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك وذلك نحو جلس يجلِس. وقعد يقعُد، ورَكَنَ يرْكَنُ. ولِما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك وذلك «فَعُلَ يَفْعُلُ»، نحو كرُمَ يكرُمُ. وليس في الكلام «فَعُلْتُهُ» متعدياً. **فضروب الأفعال أربعة** يجتمع في ثلاثة ما يتعدّاك وما لا يتعداك، ويُبَيِّن بالرابع ما لا يتعدى وهو «فَعُلَ يَفْعُلُ».

أما «فَعَلَ يَفْعَلُ» فتمثل عنده حالة خاصة تكون فيها لام

١ - الكتاب ٢ / ٢٢٦.

الفعل أو عينه من حروف الحلق : الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء ، وذلك نحو قولك : قرأ يقرأ ، وجبه يجبه ، ونفع ينفع ، ومنح يمنح ، وفرغ يفرغ ، ونسخ ينسخ وسأل يسأل ، وذهب يذهب ، وبعث يبعث، ونحل ينحل ، وفخر يفخر . والأصل في هذه الحالة « فَعَلَ يَفْعُلُ » أو « فَعَلَ يَفْعِلُ » « وإنما فتحوا » هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والياء والواو ... »[1] .

وتدلنا عملية إحصائية أجريناها على بعض المعاجم أن الأفعال التي من هذا النوع كثيرة نسبياً عندنا بحيث لا نستطيع اختزال الوزان الخاص بها . ولعل من أسباب هذه الكثرة كثرة الأفعال الثلاثية التي تنتهي بأحرف الحلق ، والتي تتوسطها هذه الأحرف .

اضف إلى ذلك أن تحريك عين المضارع بالفتحة ــ وهي أخف الحركات عندهم ــ أمر ييسر لفظه، وأن نظير هذا الوزان موجود في

١ – الكتاب ٢ / ٢٥٢ . ويرى سيبويه أنه قد وردت أفعال من هذا الباب على أصلها كبرأ يبرؤ ، وهنأ يهنىء .

السريانية والعبرية وهما لغتان ساميتان .

وأما « فَعِلَ يَفْعِلُ » فإنما بنوها في رأي سيبويه على غرار « فَعُلَ يَفْعُلُ » . قال[1] : « وقد بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ في أحرف[2] كما قالوا « فَعُلَ يَفْعُلُ » فلزموا الضمة فكذلك فعلوا بالكسرة فشُبِّهَ به وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ ويئِس ييئِس وبئِس ييئِس ونعِم ينعِم .... والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس » .

واستعمال سيبويه لكلمة « **أحرف** » في هذا القول ، وهي جمع قلة ، يشعرنا بقلة الكلمات التي وردت في العربية على هذا الباب .

وقد جاء في الصحاح في باب حَسِبَ ما نَصُّه : «وحَسِبته صالحاً أَحْسَبُهُ بالفتح .... أي ظننته ، ويقال أحسِبهُ بالكسر ، وهو شاذ لأن كل فعل كان ماضيه مكسوراً فان مستقبله يأتي مفتوح العين نحو عَلِمَ يعلَمُ إلا أربعة أحرف جاءت نوادر حَسِبَ يَحسَب ويحسِب وبئِس يبأس ويبئِس ويئِس ييأس وييئِس و نَعِم ينعَم وينعِم فإنها من السالم بالكسر

١ – الكتاب ٢ / ٢٥٢ .

٢ – بمعنى كلمات .

والفتح . ومن المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله جميعاً بالكسر وَمِقَ يَمِـق[1] ووَفِق يَفِق[2] ووثِق يثِق ووزِع يزِع[3] وورِم يرِم وورِث يرِث وورِي الزند يرِي[4] ووَلِي يلي[5] .

وتدلنا دراسة احصائية أن من بين نحو ١٦٥٠ فعلاً وردت على وزن (فَعِلَ)هناك نحو تسعة وعشرين فعلاً فقط مضارعها على(يفعِل)، وان من بين الأفعال التسعة والعشرين اثنين وعشرين فعلاً فيها إمكانية أخرى تجعل حذفها من باب (فَعِلَ يفعِلُ) ونقلها إلى باب آخر هي جائزة فيه ممكناً رسمياً . وهذه الأفعال وما تنقل اليه من أبواب هي :

---

١ – وِمق يِمق : أحبّ .

٢ – وفِق يفِق : الأمرَ صادفه موافقاً . – الأمرُ : كان موافقاً .

٣ – في محيط المحيط وَزَع يَزَعُ : كفّ ومنع وحَبَسَ .

٤ – يقال وَرَى الزند ووريَ يَري (من ضرب وحسِب) : خرجت ناره . ووريَ اللحم يَرِي : اكتنز .

٥ – وَلِيَ يَلِي الشيء وعليه : قام به وملك أمره . – الرجل وعليه : نصره .

(١) فَعِلَ يَفْعَلُ	(٢) فَعَلَ يَفْعِلُ
بئِس يبأس	وَجَدَ يجد
حسِب يحسَب	ورَى يري
نعِم ينعَم	وعَم يعِم[4]
وَحِر يَوْحَر[1]	وقِه يقِه[5]
وَعِرَ يوعَر[2]	وَلِه يَلِه[6]
وبِق يوبَق[3]	ولِى يَلي[7]

---

١ – يقال وَحِرَ يحَرُ ويَوْحَرُ عليه : اشتد غضَبه عليه . ووحِرَ يوحَرُ : أكل ما دبّت عليه الوَحَرَة . أو شربه فأثر فيه سمها . – الطعام : وقعت فيه الوحرة ، وهي دويبة سامة .

٢ – يقال وَعَرَ يعِر ووعِر يَوعَر ويَعِر المكان : صلب وصعب.

٣ – يقال وبِقَ ووبَقَ يبِقُ ويَوْبَقُ (من باب حسِب ، وضرَب ، وعلِم) : هلك .

٤ – يقال وعِم ووَعم الديار (بكسر العين وفتحها) يعِمها(بكسرالعين): حيّاها وقال لها انعمي .

٥ – يقال وَقِه ووقَه (بكسر القاف وفتحها) يقِه (بكسر القاف والعين) لفلان : أطاعه .

٦ – يقال وَلِه يلِه ولَه يلِه (من باب حسِب وضرب) حزن شديداً.

٧ – يقال وَلَى ووَلِيَ يلي (من باب ضرب وحسِب) فلاناً : دنا منه .

فَعِلَ يَفْعَلُ	فَعَلَ يَفْعِلُ
وحم يوحَم[1]	وهب يهب
ورع يورَع	وهى يهي
وره يوره[2]	
وسع يسع[3]	
ولغ يولَغ	
وهن يوهَن	
يئس ييأس	
يبس ييبَس	

أما الأفعال السبعة الباقية فهي :

وثق يثِق ، ورث يرِث ، ورم يرِم ، وشز يشِز[4] ، وعق

١ – يقال وحمت المرأة تحم وتوحَم بمعنى حبلت واشتدت شهوتها للطعام .

٢ – وره يوره : حمق .

٣ – يقال وسع يسع ويسَع المكان : ضد ضاق . ولعل يوسَع أقيس على الرغم من عدم وجودها .

٤ – وشز : عجل

يعق[1] ، وفق يفِق[2] ، ومق يمق .

وبتطبيق القياس الذي أشار إليه سيبويه يمكن نقل هـذه الأفعال من باب (فعِل يفعِل) إلى باب (فعِل يفعَل) دونما إخلال بالمعنى وبذلك تصبح مضارعاتها على التوالي :

يوثَق ؛ يورَث ؛ يورَم ؛ يوشَز ؛ يوعَق ؛ يوفَق ؛ يومَق .

ومن الواضح أن هذا الوزن موجود في أفعال المثال الواوي كوحل يوحَل ، ووجل يوجَل ووعر يوعَر ، كما انه قريب مما يستعمل في اللغة المحكية .

وبناء على ذلك **فإن من الممكن اختزال باب (فعَل يفعِل) من العربية** وإلحاق الأفعال التي وردت عليه بباب أو بآخر مغاير له فذلك « **جيد وأقيس** » على حد قول سيبويه . وبذلك تصبح أوزان الفعل الثلاثي المجرد باعتبار مضارعه عندنا **خمسة** أوزان لا **ستة** وفي ذلك بعض التيسير .

١ – وعق عليه : عجل .

٢ – وفق أمره : صادفه .

د ــ الفعل المضارع

في بناء الفعل المضارع أمران هامان :

الأول : حركة حرف المضارعة .

والثاني : حركة عين الفعل .

أما حركة حرف المضارعة فهي ــ كما نعلم ــ الضمة في حال الفعل الرباعي ، والفتحة فيما عدا ذلك . فمضارع أقبلَ وعاتبَ ، مثلاً ، يُقبِل ويُعاتِب ؛ ومضارع لَعِبَ واستخرجَ يَلعَب ويَستخرِج . هذا في لغة الكتابة ، أما في لغة الخطاب فحركة حرف المضارعة السائدة هي الكسرة[1] ، فنقول : يِلعب ويِنتصر ويِستخرج ... الخ .

ويبدو أن الميل السائد في جل اللغات السامية الأخرى هو نحو

١ ـ قد تتحول إلى ضمة في بعض اللهجات فيما عين مضارعه مضمومة المجانسة فيقال يُكتب ويُجبر .

اتخاذ الكسرة الحادة (i) ، أو المماللة (e) ، حركة لحرف المضارعة[1] . ويذكر سيبويه أن جميع العرب باستثناء أَهل الحجاز كانوا يكسرون أوائل معظم الأفعال المضارعة[2] . ويقول الأخفش : « إن كل من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلاّ تِعْلَم »[3] بكسر تاء المضارعة . **فاذا كسرنا اليوم أوائل هذه الأفعال فلا نكون قد اتينا شيئاً منكراً بالقياس الى لغة « جميع العرب باستثناء أهل الحجاز » ، ولغة كل من ورد على الأخفش**

١ ــ حركة حرف المضارعة في اللغات السامية هي كما يلي :

	العربية	الحبشية	العبرية	الآرامية والسريانية	الاشورية
هو	ya -	ye -	iy-	ne -	i -
هي / أنتَ وأنتِ	ta -	te -	ti -	te -	ta -
أنا	ʼa -	ʼe -	ʼe -	ʼe -	a -
هم	ya -	ye -	yi -	ne -	i -
هنَّ			ti -		
أنتم وأنتنّ	ta -	te -	ti -	te -	ta -
نحن	na -	ne -	ni -	ne -	na -

أنظر : O'leary, Comparative Grammar of the Semitic Languages, p. 244.

٢ ــ أنظر الكتاب ٢/ ٣٠٦ .

٣ ــ أنظر لسان العرب ١٥/ ٤٠٣ « مادة وقي » .

من أعراب ، وانما نكون قد قاربنا بين لغة الكتابـــة ولغة الخطاب .

وأما حركة عين هذا الفعل فمصدر صعوبة أساسية لدارس العربية ، ذلك لأنه ليست هناك قاعدة تضبطها وإنما يُعتمد فيها على السماع . وأرى أن من المتعذر وضع قواعد خاصة بهذا الشأن تؤدي إلى تيسيره دون إجراء تغيير جذري في قواعد اللغة .

غير أن من الأفعال الماضية ، مع ذلك ، ما لعين مضارعـــه حركتان . وهذا النوع من الأفعال قسمان :

الأول : ما يؤدى اختلاف حركة عين مضارعه إلى اختلاف في المعنى نحو طلع : يطلَعُ بمعنى يصعد ، ويطلُــع بمعنى يظهر . والأفعـــال التي تنتمي إلى هذا القسم تُعتبر حركة عين المضارعة فيها جزءاً أساسياً من بنيتها يُسهم في أداء المعنى المقصود . **ومن ثم لا مناص من بقائها على حالها .**

والثاني : ما لا يؤدي اختـــلاف عين مضارعه إلى اختلاف في المعنى . وأمثلة هذا القسم كثيرة عندنا ، منهـا : شَجَّ يشُجُّ ويَشِـجُّ ، ورضخ يرضَخ ويرضِخ ، وعتَب يعتُب ويعتِب ، ومسَك يمسُك ويمسِك ، ونعَس ينعَس وينعُس ، وجنَح

يجنَح ويجنُح ، ومضَغ يمضَغ ويمضُغ ، وصبَغ يصبَـغ ويصبُغ وشمَّ يشُمُّ ويشَمُّ ، ورَجح يرَجح ويرجُـح ، وسلَخ يسلَخ ويسلُخ ، ومنَح يمنَح ويمنِـح ، ونبَح ينبَح وينبِح ، ونطَح ينطَح وينطِـح ، ونَهق ينهَق وينهِق ، وشهَق يشهَق ويشهِق ، ونَهَش ينهَش وينهِش ، وعطَس يعطَس ويعطِس ، ورفض يرفُض ويرفِض[1] ...

ولقد حان الوقت لأن يُقتصر على حالة واحدة من كل حالتين من هذه الحالات.

* * *

١ – أنظر أدب الكاتب ، ص ٣٥٩ – ٣٦٥ .

٢ ــ تصريفه :

أ ــ **الفعل الماضي** : للفعل الماضي عندنا **نمط واحد** في التصريف هو كما يلي ممثلاً في الفعل «كَتَبَ» مع ما يقابله في الكتابة الصوتية :

هو « مفرد مذكر»	كَتَبَ	Katab (a)
هما « مثنى مذكر »	كتبا	Katab (aa)
هم « جمع مذكر »	كتبوا	Katab (uu)
هي « مفرد مؤنث»	كتبتْ	Katab (a) (t)
هما « مثنى مؤنث»	كتبتا	Katab (a) (taa)
هنَّ « جمع مؤنث »	كتبْنَ	Katab (na)
أنتَ « مفرد مذكر »	كتبْتَ	Katab (ta)
أنتما « مثنى مذكر »	كتبْتُما	Katab (tuma)
أنتم « جمع مذكر »	كتبْتُم	Katab (tum)

أنتِ « مفرد مؤنث »	كتبْتِ	Katab (ti)
أنتما « مثنى مؤنث »	كتبْتُما	Katab (tuma)
أنتنَّ « جمع مؤنث »	كتبْتُنَّ	Katab (tunna)
أنا « مفرد مذكر أو مؤنث »	كتبْتُ	Katab (tu)
نحن « جمع مذكر أو مؤنث »	كتبْنا	Katab (naa)

وبملاحظة الكتابة الصوتية نرى أن الجذع المشترك (stem) للفعل هنا في جميع التصاريف إنما هو katab (كَتَبْ) مع تسكين الآخر . أما **الفتحة** (a) التي تتلوه في الحالة الأولى فيبدو أنها **شيء طارىء بالنسبة إلى الفعل بدليلين :**

الأول : أنها لا تلازم تصاريف هذا الفعل .

والثاني : ان لا نظير لها فيما يمكن أن يقابل هذا الفعل في اللغات السامية الأخرى ، ففي العبرية مثلاً يقابله الفعل « كَتَافْ » (katav) الساكن الآخر ، وفي السريانية يقابله الفعل «كثَافْ» (kthav) الساكن الآخر أيضاً .

وما ينطبق على هذا الفعل من هذه الناحية ينطبق على الأفعال الماضية الأخرى .

وطالما تنتهي معظم تصاريف الفعل الماضي بمورفيمات «Morphemes»[1] هي محترَلات للضمائر المقابلة لها، فليس هناك ما يمنع الافتراض أن الفتحة التي ينتهي بها الفعل الماضي في العربية إنما هي، في اغلب ظننا، بقية لاحقة « Suffix » كانت تتكون أصلاً من فونيم[2] ومورفيم هما الفتحة والهاء « ـــَ ه » « ah »، فيهما **الفتحة فونيم للوصل** وحسب، وفيهما الهاء مورفيم هو جزء من الضمير « هو »، بقيت الفتحة وسقطت الهاء لأنها تمثل صوتاً مهموساً ضعيفاً. ولذلك أمثال كثيرة في علم الصوتيات فكلمة « كتابهُ » الفصحى، مثلاً، أخذت تلفظ في العامية « كْتابُ » دون هاء وكذلك كل كلمة شبيهة بها.

ومن ثم فإنه ليست للفتحة التي ينتهي بها الفعل الماضي قيمة وظيفية من حيث المعنى ولذا يمكن الاستغناء عنها.

أضف إلى ذلك أنه إذا صح الافتراض انها كانت تتلى بضمير يدل على الغائب المفرد فإن بقاءها بعد سقوطه لم يعد له مبرر. ولعل العرب قديماً احتفظوا بها لأمرين:

١ ـ « المورفيم » في مفهوم علم اللغة هو أصغر وحدة صوتية تحمل معنى نحو: تَ، وتا، وتُما، وتُم .. الخ في التصاويف السابقة.

٢ ـ الفونيم (Phoneme) هو أصغر وحدة صوتية لا معنى لها.

الأول: تسهيل الانتقال من الفعل الذي ينتهي بها إلى الكلمة التي تتلوه باعتبار أن الفتحة عندهم تعتبر أخف الحركات[1]، وهذه قضية لفظية **لا يؤثر حذف الفتحة فيها على المعنى.**

والثاني: تمييز الماضي عن المضارع، وهذه مسألة لا ضرورة لها طالما في المضارع من السوابق[2] ما يكفل تمييزه عن الماضي.

ولو فرضنا جدلاً أن هناك قيمة لفتحة نهاية الفعل الماضي للغائب المفرد المذكر، قيمة تقرر الضمير الذي ينتسب اليه، فإن تفرد هذا الفعل دون باقي الأفعال بانعدام لاحقة تليه يكفي لإعطائه هذه القيمة نفسها حتى ولو كان ساكناً.

ولهذا فاننا ندعو إلى حذف فتحة الفعل الماضي للغائب المفرد وتسكينه ـ أسوة باللغات السامية الأخرى عدا الحبشية ـ، مع الاحتفاظ بجميع تصاريفه الأخرى كما هي، إذ ان لكل لاحقة بهذه التصاريف قيمة وظيفية معنوية ثابتة لا علاقة لها بالاعراب.

١ ـ أنظر ابن جني، الخصائص ١/٧١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٠، وكذلك إحياء النحو، ص ٧٨.

٢ ـ أي أحرف (أنيت) التي تتصدر الفعل المضارع.

ب ــ **الفعل الأمر** : ولهذا الفعل عندنا **نمط واحد** أيضاً في التصريف هو كما يلي ممثلاً بنفس الفعل مقترناً بالكتابة الصوتية المقابلة :

أنتَ « مفرد مذكر »	اكْتُبْ	ktub
أنتما « مثنى مذكر »	اكْتُبا	ktub (aa)
أنتم « جمع مذكر »	اكْتُبُوا	ktub (uu)
أنتِ « مفرد مؤنث »	اكْتُبي	ktub (ii)
أنتما « مثنى مؤنث »	اكْتُبا	ktub (aa)
أنتن « جمع مؤنث »	اكْتُبْنَ	ktub (na)

ويلاحظ هنا ما يلي :

١ ــ أن فعل الأمر يبدأ أصلاً بساكن.

٢ ــ أنهم صدّروه بألف زائدة (همزة وصل) ليست من أصله للتخلص من البدء بساكن.

٣ ــ أن جذعه « ktub » يختلف عن جذع الماضي بأن الحركة التي تقع بين الحرف الأول والثاني منه (أي الكاف والتاء)

اختُزلت لتقوية فكرة الأمر.

٤ ــ أن هذا الجذع قد تلي في جميع حالاته ــ باستثناء الحالة الأولى ــ بمورفيات تنم عن جنس من ينتمي إليه الفعل وعدده.

هذا ولن نتصدى لصياغة الأمر وتصريفه من الأفعال المهموزة والمعتلة فكلٍ قواعده التي لا نستطيع العبث بها ، على الرغم من صعوبتها النسبية .

أما الفعل المضاعف فيأتي الأمر منه على صورتين : الأولى بتحقيق الادغام نحو شُدَّ وعُدَّ ، وهي لهجة بني تميم ، والأخرى بفكّه نحو اشدُد واعدُد وهي لهجة قريش ، وهي هنا أقيس، ولذا حبذا لو يقتصر عليها .

ج ــ **الفعل المضارع** : ولهذا الفعل ثلاث حالات في التصريف كما يلي :

	حالة الرفع	حالة النصب	حالة الجزم
هو	يكتبُ	يكتبَ	يكتبْ
هما	يكتبانِ	يكتبا	يكتبا
هم	يكتبونَ	يكتبوا	يكتبوا
هي	تكتبُ	تكتبَ	تكتبْ
هما	تكتبانِ	تكتبا	تكتبا
هنَّ	يكتبنَ	يكتبنَ	يكتبْنَ
أنتَ	تكتبُ	تكتبَ	تكتبْ
أنتما	تكتبانِ	تكتبا	تكتبا
أنتم	تكتبونَ	تكتبوا	تكتبوا
أنتِ	تكتبينَ	تكتبي	تكتبي
أنتما	تكتبانِ	تكتبا	تكتبا
انتنَّ	تكتبْنَ	تكتبْنَ	تكتبْنَ
أنا	أكتبُ	أكتبَ	أكتبْ
نحن	نكتبُ	نكتبَ	نكتبْ

وبمقارنة هذه الحالات الثلاث نلحظ ما يلي :

١ ــ ان هناك تقارباً بين الحالتين الأخيرتين أكثر منه بين أيٍّ منهما والحالة الأولى .

٢ ــ ان هناك تماثلاً تاماً بين الحالتين الأخيرتين من حيث الحروف.

٣ ــ أن الاختلاف الوحيد بين هاتين الحالتين ينحصر في الحركة التي ينتهي بها الفعل مع الضمائر المفردة ومع ضمير المتكلمين .

ومن الواضح أن هذه الحركة إنما هي حركة إعرابية طارئة لا صلة لها بمعنى الفعل ومن ثمَّ فهي لا تتصل بأصالته .

وباستثناء اختلاف الحركات الاعرابية المتراوحة بين الضم والفتح والسكون نتيجة عوامل معينة في اعتبار النحـــاة ، نرى أن الفارق الوحيد بين حالة الرفـــع من جهة وحالتي النصب والجزم من جهة أخرى هو اقتران الحالة الأولى بنون الأفعال الخمسة وافتقـــار الحالتين الأخيرتين إليها .

ومن الواضح **أن هذه النون ليست من أصل الفعل ، كما انها ليست حركة اعرابية أصلاً .** والظاهر أن القبائل السامية القديمة كانت قد اختصت صورها التي بالنون بأساليب الهدوء والتي بغير النون بأساليب الانفعال . غير أن الأمر قد استقر في السريانية على صورة واحدة هي التي تنتهي بالنون ، وفي العبرية على الصيغة التي بغير النون ، ووجدت الصورتان سبيلهما إلى اللهجات العربية فاستغل النحاة ذلك للتعبير عن حالة الرفع في الحالة الأولى ، وعن حالتي النصب والجزم في الحالة الثانية . فالمسألة إذن ليست مسألة نحوية في الأصل وإنما هي مسألة اختلاف لهجات . ولا نزال نجد أثر هذا الاختلاف في اللهجات العامة المعاصرة ، ففي كثير من انحاء العراق والخليج العربي — حيث كان للسريان أثر كبير — يثبتون النون فيقولون ، مثلاً ، « يروحون » ، و « يدرون » بينما في بلاد الشام ومصر يعتمدون الأصل فيهملونها ويقولون : « يروحوا » و« يدروا » .

وطالما ان هذه النون ليست من أصل الفعل ، كما انها ليست حركة إعرابية اصلاً ، فالاستغناء عنها إذن لن يضير الفعل ، لا في معناه ، ولا في كيانه .

وإذا أخذنا بمبدأ إلغاء الاعراب وحركاته حيثما لا يفيد الاعراب معنى ، يصبح الأخذ بالحالة الثالثة – أي حالة الجزم – ضرورة لازبة ، ويقتصر تصريف المضارع عليها فقط ، وفي ذلك من التيسير اللغوي ما فيه .

***

النحو

إن الغرض الأساسي من النحو العربي ، كما يبدو من كتبه ، معرفة علامات الإعراب التي تنتاب أواخر الكَلِم ، والعوامل التي تؤدي إلى تلك العلامات .

وقد سلكت الحركات التي قامت لتيسير النحو حتى الآن سبيلين مختلفين : الأول يقول بإلغاء علامات الإعراب وتسكين أواخر الكلم مطلقاً دون اعتماد على دراسة تبرر ذلك والآخر يقول بإجراء تعديلات جزئية كصرف الممنوع من الصرف، والتخلص من الشوارد ، والتخفيف من أحكام الإعراب . وعلى الرغم مما في هذا من بعض التيسير فإنه لا يحل المشكلة الأساسية حلاً وافياً بالغرض .

وطالما ان الإعراب يكوّن صلب مشكلتنا النحوية فسأفرد له

باباً خاصاً أعالج فيه القضايا الرئيسة التي تتصل به من قريب ومن بعيد ، وأبيّن الوجوه التي قد يكون فيها ضرورياً فنحتفظ به فيها والوجوه التي لا ضرورة له فيها فننفيه عنها . ولا ريب في أن هذا المعيار الذي نتخذه يصلح لأن يكون أساساً منطقياً يمكن أن يُتَّبع في ما يتصل بهذه المشكلة ، إن شئنا تيسير لغتنا .

★

الاعراب

قسم النحاة الكلام من حيث أواخره إلى قسمين : **مبني** وهو ما لا يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه ، **ومعرب** وهو ما يتغير آخره بتغيرها .

فأساس القسمة إذن — كما وضعوه — هو قابلية آخر الكلمة أو عدم قابليته للتغيير حسب العوامل . والغريب في الأمر أنهم نقضوا هذا الأساس نفسه حين اعتبروا أن بعض الأسماء المعربة (أي القابلة أواخرها للتغيير) تصبح مبنية (أي غير قابلة أواخرها للتغيير !) في مواطن معينة منها المنادى واسم لا النافية للجنس حين لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به . غير أنهم حاولوا الخروج من هذا المأزق بأن قسموا الأسماء المبنية إلى ما هو مبني بناء لازماً ، وما هو مبني بناء عارضاً ، دون أن يدركوا أن هذه القسمة نفسها تتنافى أيضاً والأساس الذي قسموا بموجبه الكلام إلى مبني ومعرب .

ومهما يكن من أمر فالمبني من الأسماء أصلاً : الضمائر ، وأسماء الإشارة وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الكناية ، وأسماء الأصوات . والمبني من الأفعال : الماضي والأمر ، والمضارع المتصل بنون النسوة ، والمتصل اتصالاً مباشراً بنون التوكيد ؛ والمبني من الحروف جميعها ؛ وما عدا كل ذلك اعتبر معرباً .

والإعراب — كما هو معروف — على نوعين : إعراب بالحركات ، وإعراب بالحروف . فالإعراب بالحركات يشمل معظم الحالات ، ويكون الرفع فيه بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون .

أما الإعراب بالحروف فيشمل :

١ — الأسماء الخمسة : وترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء .

٢ — المثنى وشبهه : ويرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء .

٣ — جمع المذكر السالم وملحقاته : ويرفع بالواو وينصب ويجر بالياء .

٤ ـ الأفعال الخمسة : وترفع بثبوت النون ،وتنصب وتجر بحذفها .

ويتعذر القول في أصل الإعراب وتاريخه بشكل قاطع . ويرى بعض المستشرقين أنه ظاهرة سامية قديمة بقيت العربية وحدها محتفظة بها بوضوح وسعة دون شقيقاتها . ويستدلون على ذلك بأن الأكدية عرفت الحركات الثلاث في نصوصها القديمة [1] ، وأن « أواخر الكلمات في اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير بحسب مواضعها في الاعراب» [2] ، وان العبرية لا يزال فيها بعض بقايا إعرابية كإرداف الفتحة والهاء (ـَ ה) بالاسم المنصوب على الظرفية والمُشعر بالاتجاه نحو شيء أو التحرك إليه . غير أن هذه الدلائل لا تثبت وجود الإعراب في أي من اللغات الساميّة بشكل متطور ومعقّد كما هو في العربية . وكل ما يمكن أن تدل عليه وجود بعض الظواهر الإعرابية بشكل بسيط ، وعلى صورة حروف أو حركات تسند إلى أواخر الكلم في حالات خاصة . وليس هناك ما يثبت كون هذه الظواهر بقايا ظاهرة أوسع منها مدى وأرحب مجالاً .

---

١ ـ أنظر السامرائي ، ابراهيم ، دراسات في اللغة ، ص ١٠ .

٢ ـ المصدر نفسه ، ص ١١ (عن : E. Littman, Inscriptions 1914, p. 37 ff.)

ويزعم ابن فارس أن العرب العاربة ، وهم عرب جنوبي الجزيرة، لم يعرفوا الإعراب ، فهم « لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً » . [1] كما يذكر أن العرب المستعربة، وهم عرب الشمال ، قد عرفوا الإعراب وتداولوه [2] ، غير أن الدليل الذي ساقه على ذلك ماخوذ من شعر الحطيئة الشاعر المخضرم ، ولم يأتِ من الشواهد بما يشعر بوجود الإعراب في ما سبق عهد هذا الشاعر من لغتهم .

والمهم في الأمر أن اللغات السامية الحية ـ باستثناء العربية ـ ليس فيها اليوم من هذه الظاهرة ما يستحق الذكر . ففي الحبشية ،مثلاً، لا نجد غير حالة إعرابية واحدة مميّزة بالفتح هي حالة النصب ، وفي العبرية لا نجد غير حالة من الظرفية مميّزة بالفتح والهاء، وفي السريانية لا نجد أي أثر للإعراب ، اللهم إلا إذا اعتبرنا الواو التي تنتهي بها فيها الكلمات الثلاث : أب وأخ وحم أثراً إعرابياً [3] .

---

١ ـ الصاحبي في فقه اللغة ،ص ٣٥ .

٢ ـ المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

٣ ـ انظر Wright W. Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages, pp. 140 - 142.

أما العربية فقد تمسكت بالإعراب ، بل توسعت فيه بحيث غدا مصدراً من مصادر صعوبتها الرئيسة ، ولذا كان من الضروري أن نعرف الوظيفة الحقيقية التي يؤديها لنستطيع تقييمه تقييماً موضوعياً يمكننا من الحكم بضرورة وجوده أو عدمها .

لقد اختُلف منذ القديم في وظيفة الإعراب وحركاته وصلة ذلك باللفظ والمعنى ، فقد روى سيبويه (ـ ١٨٠ هـ ؟) أن الخليل (ـ ١٧٥ هـ ؟) قال :

« الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن لا زيادة فيه »[1] .

وقال قطرب (ـ ٢٠٦ هـ)[2] : « **لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض** ، لأنا نجد في كلامهم **أسماء** متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، **وأسماء** مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً

١ ـ الكتاب ٢/ ٣١٥ .

٢ ـ هو محمد بن المستنير ، أحد معاصري سيبويه وملازميه . وكان معتزلياً ، وله عدة مؤلفات في النحو واللغة .

أخوك ، وكأن زيداً اخوك ... ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ ... ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحداً إلا زيدٌ ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً . ومثله : إن القوم كلَّهم ذاهبون ، وإن القوم كلُّهم ذاهبون . ومثله (إن الأمرَ كلَّه لله)[1] و (إن الأمرَ كلُّه لله) قرىء بالوجهين جميعاً[2] . ومثله : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلاً . مثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف اعرابه واتفق معناه »[3] .

ثم أردف معللاً سبب الإعراب بقوله : **« وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الادراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام** . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو

١ ـ ١٥٤ آل عمران .

٢ ـ قرأ ابو عمرو ويعقوب « كله » بالرفع على الابتداء ، والباقون بالنصب على التوكيد (انظر التفصيل في تفسير القرطبي ٤ / ٢٤٢) .

٣ ـ الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص ٧٠.

بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان »[1].

ويؤخذ مما ذكرنا مما رواه سيبويه عن الخليل ، والزجاجي عن قطرب ، أن الأصل في الحركات الإعرابية إنما هو تيسير **لفظ الكلام ، لا تقرير معانيه** . ويلاحظ أن الخليل عمم في الحكم وأهمل الشاهد ، وأن قطرباً عمم في الحكم فذكر الكلام كله ، وخصّص في الشواهد فاقتصر على الأسماء منه .

وقال الزجاجي (ـ ٣٣٧ هـ) : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، **جُعِلَت حركات الاعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني** ، فقالوا ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا ضُرِبَ زيدٌ ، فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لم يُسَمَّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا

١ ـ الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٠ ـ ٧١ .

هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، **وتكون الحركات دالة على المعاني** »[1].

وهنا يبدو الزجاجي وقد قصر حديثه على بعض حالات الاسم فذكر الفاعل والمفعول به ونائب الفاعل والإضافة وحسب ، ووقف عن ذكر بقية حالاته واتصالها بالمعاني أو عدم اتصالها بها ، كما تجاهل صلة إعراب الفعل بمعانيه ، إن كانت هناك صلة . فهو إذن ، وهو يتحدث عن الإعراب وصلته بالمعاني ، إنما يعمم الحكم ويقصّر في التمثيل .

وقال ابن فارس (ـ ٣٩٠ هـ) : إن الإعراب « **هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ** وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد »[2]. وقال أيضاً[3]:

١ ـ الايضاح في علل النحو ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .
٢ ـ الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٤٢ .
٣ ـ المصدر نفسه ، ص ١٦١ .

« فأما الاعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلاً لو قال ما أحسنَ زيداً أو ما أحسنُ زيدٍ أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها **فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني »** . وقال أيضاً [1] : **« إن الاعراب هو الفارق بين المعاني** . ألا ترى أن القائل إذا قال : ما أحسن زيد ... لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب . وكذلك إذا قال : ضرب أخوك أخانا ، ووجهك وجه حرٍّ ، ووجهك وجهُ حرٌّ ... وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه .. » .

ويلاحظ أن ابن فارس قد اتخذ من أبواب الاسم المشتبهة سبيلاً لدعم وجهة نظره فزاوج بين هذه الأبواب ليقنع القارىء بأن الإعراب هو الوسيلة الوحيدة للتمييز بينها . وقد غض الطرف — كزميله الزجاجي — عن أبواب الاسم التي لا نرى فيها للحركة صلة بالمعنى ، كما غض الطرف مثله عما إذا كان للإعراب في الأفعال المعربة أثر معنوي كما في الاسماء .

وقد نجم عن التعميم الذي يكتنف فكرة ربط الإعراب بالمعنى تعميم آخر لا يقل عنه خطراً هو اعتبار الضمة عند جمهور النحاة

١ – الصاحبي في فقه اللغة ص ٦٦ .

« علم الإسناد » والكسرة « علم الإضافة » . ولا يخفى ما في هذا التعميم من خطل فقد يكون المرفوع تابعاً وهو فضلة ، وقد يكون المنصوب اسماً لإنّ أو إحدى أخواتها وهو مسند إليه ، كما قد يكون المجرور مجروراً بحرف ولا صلة له بالاضافة .

أما الفتحة فلم يشيروا إلى أنها علم لشيء وإن أشاروا إلى أنها أخف الحركات عندهم [1] . ويذكر الأستاذ ابراهيم مصطفى أن هذه الحركة « ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك » [2] .

ونحن لا نقره على هذا فهم لم ينصبوا الحال ، مثلاً ، دون أن يقصدوا إلى اعتبار فتحته شارة إعراب ترمز إلى كونه حالاً . ولم يغيروا ضمة الخبر إلى فتحة عند دخول كان وأخواتها على الجملة الاسمية لمجرد كون الفتحة أخف الحركات .

ولسنا نعلم بالضبط الوقت الذي قرنت فيه الحركات الإعرابية

١ – أنظر ابن جني ، الخصائص ١ / ٦٩ .

٢ – إحياء النحو ، ص ٥٠ .

بالمواقع المختلفة للكلم بشكل شامل . غير أننا نرجح أن النحاة قد عمدوا إلى ذلك وتوسعوا فيه تدريجاً منذ أخذوا يضعون النحو في القرنين الأولين للهجرة ، وأنهم كانوا يعتمدون في عملهم هذا على أكثر التقاليد اللغوية شيوعاً في زمنهم أحياناً ، أو على أقربها إلى أذواقهم الخاصه أحياناً أخرى . قال ابن نوفل [1] : « سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات » . وقال محمد بن سلام : [2] « كان عيسى بن عمر ينزع إلى النصب إذا اختلفت العرب » .

وقد يتساءل المرء عن السبب في تكوين هذه التقاليد اللغوية والأسس التي قامت عليها . **وقد يصح الافتراض أن بعضاً منها قام في عهد متقدم نسبياً على أساس معنوي لازالة التباس أو تقرير معنى ، كما هو الحال في الفاعل والمفعول** . ومع ذلك فإننا نعتقد بأنها إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض ، ثم

١ ـ طبقات الزبيدي ، ص ٣٤ . وابن نوفل هو عبد الملك بن نوفل الراوية المدني .

٢ ـ إنباه الرواة ٢ / ٣٧٥ .

استفيد منها في التمييز بين بعض المعاني الملتبسة ، واستغلها النحاة فيما بعد لأغراض معنوية شاملة في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ، ما أمكن ذلك ، لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسة . ونستدل على رأينا هذا بما يلي :

١ ـ ان الحركات لا تقتصر على نهايات الكلمات المعربة بل تتعداها إلى نهايات كثير من الألفاظ المبنية أيضاً .

٢ ـ ان العرب يقضون بالتسكين عند الوقف سواء كان الموقوف عليه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، أو مجروراً بحرف ، أو خبراً لمبتدأ ، أو معمولاً لناسخ ، أو غير ذلك .

٣ ـ انهم يقضون بتحريك الساكن ـ معرباً كان أو مبنياً ـ لغرض لفظي يقتضيه التقاء ساكنين ، وذلك كقولهم : « لم ينتظرِ الرجل أخاه » ، « منَ النَّاس من يفعل هذا » .

٤ ـ ان من العرب من كان « يحرك الآخر كتحريك ما قبله فإن كان مفتوحاً فتحوه وإن كان مضموماً ضمّوه وإن كان مكسوراً كسروه وذلك قولك

رُدَّ وَعضَّ وفِرَّ واقشعِرَّ واطمئنَّ ، واستَعِدَّ واجتَرَّ واحمَرَّ ... »[1] .

٥ ـ انهم يحركون الحركه نفسها في اللفظ حين يقتضي الأمر ذلك . ففي قولهم : « إنَّ زيداً العاقلَ مسافرٌ » مثلاً ، تُحرَّك نون التنوين في « زيداً » بالكسر عند اللفظ لتيسير الانتقال من هذه اللفظة إلى ما يليها ، فتلفظ هكذا : « زيدَنِ العاقلَ » .

٦ ـ ان الحركة الواحدة قد تنتظم أبواباً متغايرة من المعاني ، فالمسند إليه ، مثلاً ، يحمل من المعنى ما لا يحمله المسند وكلاهما مرفوعان ، ونائب الفاعل مفعول في المعنى بالقياس إلى الفاعل ، وهو والفاعل مرفوعان أيضاً .

٧ ـ ان المعنى الواحد قد ينتظم حركات متغايرة ، فاسم إنَّ وأخواتها ، مثلاً ، منصوب على الرغم من أن كونه مسنداً إليه يوجب رفعه .

١ ـ الكتاب ٢/١٥٩ . ويبدو ان سيبويه يقصد الفعل المضاعف هنا .

٨ ـ ان هناك سعة في الجوازات في كثير من الأوضاع النحوية . فمن هذه الأوضاع ما يحتمل الرفع والنصب والجر ، ومنها ما يحتمل الرفع والنصب ، ومنها ما يحتمل الجزم والرفع ، وهكذا . والشواهد على ذلك كثيرة في كتب اللغة والنحو . قال ابو العباس ثعلب[1] : « كنت أصير إلى الرياشي لأسمع منه ، وكان نقي العلم ، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه :

ما تنعم الحرب العوان مني   بازل عامين حديث سنّي

لمثل هذا ولدتني أمي

كيف تقول : بازلَ أو بازلُ ؟ فقلت : أتقول لي هذا في العربية ..؟ يُروى بازلُ وبازلِ وبازلَ . الرفع على الاستئناف ، والخفض على الإتباع ، والنصب على الحال ...»

ولعل قوله : « أتقول لي هذا في العربية ؟ » يُشعر بما تنطوي عليه هذه اللغة من جوازات في الوضع الواحد للكلمة في كثير من

١ ـ معجم الأدباء ٥/ ١١٠ ، وانظر أيضاً نزهة الألباء ، ص ٢٦٤ .

الأحيان . فأنت تستطيع أن تقول ، مثلاً : يا نفسُ اصبري ، ويانفسَ اصبري ، ويانفسي اصبري ، على الحالات الثلاث [١] ، كما تستطيع أن تقول : (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع اللفظتين الأخيرتين ، و (بسم الله الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعاً ، و (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأولى ونصب الثانية [٢] . ولهذا نظائر كثيرة في اللغة [٣] ، فقد ذكر ابن عقيل ، مثلاً ، أن هناك اثنتا عشرة حالة للصفة المشبهة يكون معمولها فيها إما مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً [٤] . كما ذكر أنه اذا عطف على اسم « لا » النافية للجنس نكرة مفردة ، وتكررت « لا » يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو لا رجلَ ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةَ [٥] .

وإذا كانت الجوازات الثلاثية كثيرة في اللغة فالجوازات

---

١ – أنظر مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٥ .

٢ – الخصائص ١ / ٣٩٨ .

٣ – المصدر نفسه ١ / ٣٩٩ .

٤ – أنظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٤٤ – ١٤٥ .

٥ – المصدر نفسه ١ / ٣٦٠ – ٣٦١ .

الثنائية اكثر [١] . فقد أجازوا قول : ما رجلٌ قادمٌ ، وما رجلٌ قادماً [٢] ؛ ولا رجلَ في الدار ، ولا رجلٌ في الدار [٣] ؛ وما لي إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ ، ومالي إلاّ آلُ أحمدَ شيعةٌ [٤] ؛ وما جاء القومُ إلاّ عليًّا ، وما جاء القومُ إلاّ عليٌّ ؛ كما قالوا : بك اللهَ نرجو الفضل ، وبك اللهُ نرجو الفضل ؛ ونصبوا الفعل المضارع بعد فاء السبب المسبوقة بنفي محض فقالوا : ما تأتيني فتحدثَني ، ورفعوه فقالوا : ما تأتيني فتحدثُني [٥] . ورأوا نظير ذلك في القرآن الكريم فقد قال تعالى : (والذين كفروا لهم نار جهنم لا يُقضى عليهم فيموتوا) [٦] فنصب يموتوا بحذف النون ، كما قال (هذا يومُ لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون) [٧] فرفع يعتذرون بثبوتها . ونصبوا الفعل

---

١ – انظر ، زيادة على شواهدنا ، ما جاء من شواهد على ذلك في « إحياء النحو » ص ١٢٩ وما بعدها .

٢ – أجاز التميميون العبارة الأولى ، والحجازيون الثانية .

٣ – يخيل إلي أن النحاة هم الذين ابتدعوا فرقاً معنوياً بين هاتين العبارتين ، فخصوا الأولى بنفي الجنس والثانية بنفي الواحد .

٤ – أنظر مجالس ثعلب ١ / ٤٩ .

٥ – الكتاب ١ / ٤١٨ .

٦ – ٣٦ فاطر .

٧ – ٣٥ الإسراء .

المضارع أيضاً بعد واو المعية المسبوقة بنفي محض كقول كعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبَ منه صاحبي بقؤول

وأجاز سيبويه رفعه واستشهد بقول قيس بن زهير بن جذيمة [1] :

فلا يدعُني قومي صريحاً لحُرَّةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويسلمُ عامرُ

وقال بعضهم : أزدياً مرةً وأوزاعياً أخرى ، على نصب أزدي وأوزاعي ، وكان في استطاعتهم الرفع دون أن يثيروا أحداً ، فقد قال المبرد عن هذا القول وأضرابه : « والرفع جيد بالغ » [2] . وزعم قوم أنَّ كأنَّ قد تنصب الجزأين وأنشدوا :

كأنَّ أذنيه إذا تشوَّفا قادمةً أو قلماً مُحَرَّفا [3]

ليس هذا فحسب ، بل سُمع منهم من كان ينصب الفاعل ويرفع المفعول [4] إذا أمِنَ الالتباس . قال ابن مالك [5] :

---

١ – الكتاب (ط . الأعلمي) ١ / ٤٩٩ .
٢ – الكامل (ط . الدلجموني) ٣ / ٩٣ .
٣ – أنظر مغني اللبيب ١ / ١٦٤ .
٤ – أنظر الخصائص ١ / ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١ /١٦٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية (ط ١٤)١/٤٦٢، ١/٥٣٥ .
٥ – أنظر « إحياء النحو »ص ٤٩ .

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس

وقد علّق ابن الطراوة — من علماء الأندلس — على ذلك بقوله : [1] « بل هو مقيس ومنه في القرآن الكريم : (فتلقَّى آدمَ من ربه كلماتٌ) [2] فابن كثير وهو القارىء المكي من القراء السبعة، ينصب آدم ويرفع كلمات » .

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً [3] كقول الراجز :

قد سالَمَ الحيّاتِ منه القَدَما الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما

وربما رفعوهما جميعاً [3] كقول الشاعر :

إنَّ من صاد عَقْعَقاً لَمَشُومُ كيف من صاد عقعقانِ وبومُ

والمبيح لذلك كله عندهم « فهم المعنى وعدم الالتباس » [4] .

ومن الواضح أن هذه الجوازات وأشباهها لا يمكن أن تكون من وضع النحاة الذين حاولوا أن يضعوا قواعد للغة ، فوضع

---

١ – إحياء النحو ، ص ٤٩ .
٢ – ٣٧ البقرة .
٣ – أنظر شرح ابن عقيل (الحاشية) ١ / ٤٦٢ وهامش شرح تصريح الأزهري للعليمي ١/ ٢٧٠.
٤ – شرح ابن عقيل على الألفية (الحاشية)، ١/ ٥٣٥ .

القواعد يحتم إلغاء الجوازات أو الحد منها على الأقل .

والواقع أن هؤلاء النحاة حين شاؤوا وضع القواعد وجدوا أنفسهم أمام أكثر من احتمال واحد للوضع النحوي الواحد في كثير من الأحيان ، فحاولوا تبرير ذلك بالقياس إلى ما وضعوا من قواعد تنتظم اكثر الحالات شيوعاً في اللغة . وإن لم يستقم التبرير في حالات معينة حذف البصريون منهم هذه الحالات أو اعتبروها شاذة ، واحتفظ بها الكوفيون وقعّدوا عليها ، وأورثنا نحن الكثير الكثير منها .

أما الإعراب بالحروف فالراجح أنه من قبيل إقحام النحاة لما ينتظمه من كلام في باب الاعراب ، وان الأصل في هذا الكلام أنه نتيجة اختلاف في اللهجات كما مرّ سالفاً [1]

***

ومهما يكن من أمر فيبدو أن فكرة اقتران الحركات الإعرابية بالمعاني هي التي سادت بين جمهور اللغويين والنحاة ، ثم انتقلت منهم

١ – انظر المباحث الخاصة بالمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وتصريف الفعل المضارع ، من هذا الكتاب ، ومبحث الاسماء الخمسة من كتابنا « في اصول اللغة والنحو » (ص ١٩٣) .

إلى جمهور الناس فبالغوا في مفهومها وأخذوا يعتقدون أن الحركة الإعرابية والمعنى شيئان متلازمان ، وأن التغيير فيها لا بد أن يؤول إلى تبدّل فيه .

والواقع ان هذه العقيدة إنما تقوم على التعميم ، **فليس هناك أية صلة بين الحركات الاعرابية التي تقترن بأواخر الأفعال ومعاني هذه الافعال ،** إذ ليس هناك اختلاف في المعنى (بين يجلسُ ويجلسَ ويجلسْ) على الرغم من اختلاف حركاتها الإعرابية ؛ كما انه ليس هناك أية صلة بين الحركات الاعرابية التي تقترن بأواخر كثير من الأسماء ، في كثير من ابواب النحو وبين معاني هذه الاسماء ، فليس هناك اختلاف مثلاً بين معنى (رجل) في (الرجلُ قائمٌ) و (إنّ الرجلَ قائمٌ) على الرغم من اختلاف حركتها الإعرابية . وإن كان هناك اختلاف بين معنيي الجملتين فمردّ ذلك إلى وجود (إنّ) وليس إلى اختلاف حركة الرجل .

غير أنه ، على الرغم من ذلك ، **هناك صلة بين الحركات الاعرابية والمعنى في بعض الحالات الخاصة بالأسماء فقط .** ويؤخذ مما روي عن الزجاجي وابن فارس في هذا المبحث ، وكذلك مما روي من شواهد لغوية أدى الخطأ فيها إلى وضع النحو [1] ، أن أبرز هذه

١ – أنظر إنباه الرواة ١ / ٦ – ١٦ .

الحالات ما يلي :

١ ــ التعجب والاستفهام ، كما في قولك :

ما أجملَ السماءَ ! وما أجملُ السماءِ ؟

٢ ــ الصفة والمضاف إليه ، كما في قولك :

كتابٌ جميلٌ ، وكتابُ جميلٍ .

٣ ــ الفاعل والمفعول به ، كما في قولك :

كسر عليٌّ الابريقَ ؛وضرب خليلٌ سعيدًا .

فوجود الحركات في كل من هذه الحالات يقرر المعنى المقصود عن طريق إزالة الالتباس المعنوي بين كل بابين مشتبهين . ومن ثمَّ فان من الممكن التخلص من هذه الحركات حيثما يستطاع الاستغناء عن الوظيفة التي تؤديها في هذا المجال .

ففي الحالة الأولى يمكن التمييز بين التعجب والاستفهام ، دونما حاجة للحركة ، بتغيير الصوت إن كان الكلام مقولاً ، وباستخدام إحدى شارتي التعجب والاستفهام (! ، ؟) إن كان مكتوباً ؛ بل يمكن أن تعتبر بعض الجمل الشبيهة منفية أيضاً إن لم يعمد إلى

إنهائها بأي من هاتين الشارتين نحو «ما أحسنَ زيدٌ» أي لم يُحسن زيد .

وفي الحالة الثانية قد تكون اللفظة المعنية المشتبه بأمرها جامدة فيمتنع اللبس ، نحو متاعُ يوسفَ ، وشاطىء بحرٍ ؛ وقد تكون مشتقة لا تصلح وصفاً لما قبلها نحو كتابُ سليمٍ ، وقلمُ عادلٍ ، أو لا تصلح إلاّ وصفاً له نحو ثوبٌ قديمٌ ، وعصرٌ حديثٌ ، فينتفي اللبس أيضاً . ولعل الحالة الوحيدة التي يكون فيها لبس في هذا الباب هي تلك التي تكون فيها الكلمة المعنية مشتقة وتصلح لأن تكون وصفاً لما قبلها أو مضافاً إليها نحو عيدٌ سعيدٌ ، وعيدُ سعيدٍ .

وهذه الحالة نادرة على أي حال ويمكن إزالة اللبس فيها ، إن وجدت ، عن غير طريق الحركات ، وذلك بالتعويض عن حالة الاضافة بإضافة اللام إلى ما كان مضافاً إليه أصلاً فيقال : عيدٌ لسعيد عوضاً عن عيدُ سعيدٍ ، حين لا تساعد القرينة على إزالة اللبس .

وأما الحالة الثالثة التي تتعلق بالفاعل والمفعول به فليس من العسير أن تدل القرينة فيها على كلٍ منهما في معظم الأحيان . وقد استعمل

الأقدمون هذه الوسيلة نفسها للتمييز بينهما حين أجـازوا نصب الفاعل ورفع المفعول عند وجودهـا [1]. والحالات التي يحدث فيها التباس في العادة هي تلك التي يكون فيهـا الفاعل والمفعول من جنس واحد أو من فصيلة واحدة . فمن اليسير ، مثلاً ، التمييز بينهما في مثل (كسر خليل الزجاج) ، و (ركب عليّ الحصان) بينما يعسر ذلك في نحو (ضرب خليل علي) و (قتل كريم سالم) مع فقدان الحركات .

ومن الواضح أن اللبس يزول في هذه الحالة الأخيرة أن تواطأنا على أن يكون الفاعل واجب التقديم فيها ، كما تواطأ النحـاة القدامى على وجوب تقديمه على مفعوله إذا خفي إعرابهما نحـو (أهان أبي عمـي) و (ضرب موسى عيسى) . فاذا كان خفـاء الاعراب – وهو قرينة لفظية – قد أدى إلى وجـوب تقديم الفاعل عندهم فأحرِ بخفاء القرينة المعنوية ان تؤدي إلى ذلك .

وقد يقال إن ترك حركة المفعول به والاعتماد على تأخره عـن الفاعل في تمييزه في هذه الحالة قد يسيء إلى مرونة اللغة وطواعيتها في التقديم والتأخير ولا سيا في الشعر . والجواب عن ذلك أن هـذه

---

١ – انظر الخصائص ١/ ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١ / ١٦٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٦٢ و ١ /٥٣٥ ، واحياء النحو ، ص ٤٩ .

الحالة الملتبسة ليست كثيرة الورود في واقع اللغة ، وأن من مصلحة اللغة نفسها ألاّ تصل مرونتها إلى درجة تكون معهـا بعيدة عن الانضباط ؛ أضف إلى ذلـك أن ليس من واجب اللغة أن تخضع للشعر ، وإنمـا من واجب الشعر أن يخضع للغـة . ولقد كان من خضوع لغتنـا للشعر وأحكامه في القديم ما أفسد كثيراً من قواعـدنا اللغوية عن طريق تفريعها وزيادة شواردها . وإذا كان شعارهم في القديم « يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره » فحريّ بنا أن يكون شعارنا اليوم « لا يجوز للشاعر إلا ما يجوز لغيره » .

أما مـا أورده ابن فارس من أن الإعراب يعين على التمييز بين النعت والتوكيد فلا صحة له ، إذ أن كلاً منهما تابع، يأخذ حركة المتبوع نفسها سواء كان نعتاً أو توكيداً ، فكيف يمكن أن يميز بينهما بالحركة الواحدة في الوضع الواحد ؟ أضف إلى ذلك أننا استعرضنا باب التوكيد بأسره فلم نجد فيه مـا يحتمل أن يكون نعتاً .

وأما ما أورده أيضاً من أن الاعراب يعين على التمييز بين الصدر والمصدر فيبدو غامضاً . ولعله قصد الفعل والمصدر من نحو

قَتَلَ وقَتْل . فإذا كان الأمر كذلك فقد أخطأ أيضاً لأن التمييز بينهما تقرره الحركات الصرفية التي هي من صميم بنية كل منهما ، دون حاجة للحركات النحوية التي تهمل عند الوقف .

***

هذا ، ولدى استعراضنا لأبواب النحو المختلفة قد نشعر بأن هناك بعض الحالات التي يتعذر فيها الاستغناء عن الحركة دون التباس في المعنى أو إخلال ببعض الأساليب اللغوية المألوفة . ومن ذلك الفتحة في حالة الاسم الذي يكون قيداً لفعل من حيث زمانه نحو (جاء يوماً) و (أقام ساعةً) ، أو مكانه نحو(سار شمالاً) و (ألقِ به أرضاً) ، أو حالته نحو (أقبل ضاحكاً) ، أو صفته نحو (اشتد اشتداداً) ، و (نام طويلاً) ؛ أو قيداً لصفة نحو (إنه مهذب جداً)؛ أو قيداً لظرف نحو (هو مفيد كثيراً) . ويقابل هذه الحالات **ظرف الزمان والمكان المعربين ، والحال ، والمفعول المطلق ، ونائبه ،** في مفهوم نحونا الحاليّ .

وقد يقال إن من الممكن الاستغناء عن الفتحة في أكثر هذه الحالات أيضاً بنقل أمثلتها إلى جمل أو أشباهها ، أو بتحوير صياغتها ،

وذلك بأن يقال فيها : (جاء ذات يوم) ، و (أقام مدة ساعة) ، و (سار نحو الشمال) ، و (ألقِ به إلى الأرض) ، و (أقبل وهو يضحك) ، و (إنه جد مهذب) ، و(هو كثير الفائدة) ... غير أن ذلك ينبو بنا عن بعض الأساليب العربية المختصرة اللطيفة ، ويفقد اللغة بعض مظاهرها الأسلوبية .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن بعض اللغات التي تخلصت من جل مظاهر الاعراب لا تزال فيها رواسب اعرابية تعبر بها عن بعض المعاني. ففي الانكليزية مثلاً كثيراً ما يُميَّز الظرف والحال بإضافة اللاحقة (ly -) التي هي في رأيي نوع من الاعراب بالحروف ، نحو He reads the paper daily (يقرأ الصحيفة يومياً)و He came quickly (جاء مسرعاً)؛ كما يُميز المضاف إليه باضافة ('s) نحو The student's book (كتاب الطالب) ، و The teacher's pencil (قلم المعلم) . وفي العبريةَ يُميَّز ما يدل على الاتجاه من الظروف باضافة فتحة وهاء إلى الكلمة كما مرَّ سابقاً .

البناء وحركاته

قال ابن مالك في ألفيته[1] : « والأصل في المبني أن يُسَكَّنا » ، وعلّق ابن عقيل على ذلك بقوله[2] : « والأصل في البناء أن يكون على السكون : لأنه أخف من الحركة ، ولا يُحرَّك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين » .

وقال الزمخشري في مفصله[3] : « البناء على السكون هو القياس » ، وعلّق ابن يعيش على ذلك بقوله[4] : « القياس في كل مبني أن يكون ساكناً ، وما حُرِّك من ذلك فلعلّة ؛ فإذا وجدت مبنياً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه ، لأن ذلك مقتضى

١ – شرح ابن عقيل ١ / ٤٠ .
٢ – المصدر نفسه ١ / ٤٠ .
٣ – شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٣/٨٢ .
٤ – المصدر نفسه ٣/٨٢.

القياس فيه ، فإن كان متحركاً فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها » .

ونحن لا نريد أن نسير في ركاب هؤلاء جميعاً دون بحث وتمحيص ، إذ نعلم أن النحاة القدامى إنما أولعوا بتقسيم المسائل إلى أصول وفروع أسوة برجال الفقه ، وانسياقاً مع فلسفتهم النظرية في البحث . ولذا فإننا سنحاول درس هذه القضية على ضوء واقع اللغة دون تأثر بأقوال النحاة :

إذا تفرسنا في تصاريف **الفعل الماضي**— المبني على الفتح في رأيهم — وجدنا له **ثلاث عشرة** صورة موزعة على الشكل التالي :

١ — صورة واحدة ينتهي فيها **بالضمة** نحو « فعلُوا » .

٢ — **ثماني** صور ينتهي فيها **بالسكون** نحو « فعلْن، فعلْتَ ، فعلْتُما ، فعلْتم ، فعلْتِ ، فعلْتنّ ، فعلْتُ ، فعلْنا » .

٣ — أربع صور فقط ينتهي فيها **بالفتحة** نحو «فعلَ، فعلَتْ، فعلَا، فعلَتا » .

ففي الحالة الأولى يبدو ظهور الضمة على آخره طبيعياً لمجانسة واو الجماعة ، وافتراض بنائه على فتحة مقدّرة في هذه

الحالة والحالة الثانية يبدو ضرباً من التخيل يتنافى وطبيعة البنـــاء نفسه ، تلك الطبيعة التي تفترض عدم تغيّر حركة آخر المبني .

أما في الحالة الثالثة فتبدو (فَعَلَ) وشقيقاتها مفتوحة مما ينسجم وما افترضه النحاة من بناء الفعل الماضي على الفتح. غير أن تغيير الفتحة إلى ضمة في الحالة الأولى ، وإلى سكون في كل من أفراد الحالة الثانية الثمانية ، يجعل فكرة بناء الفعل الماضي على الفتح — دون تقدير — ليست ذات موضوع .

هذا وقد تبين لنا عند بحثنا في تصريف هذا الفعل [١] أن الفتحة التي تنتاب آخره ليست من أصله ، وأنها ليست ذات قيمة وظيفية : لا بالنسبة إلى معناه ، ولا بالنسبة إلى زمنه . **ولذا اقترحنا حذفها أسوة بجميع اللغات السامية الأخرى عدا الحبشية .**

أما ما اعتبر مبنياً من الفعل المضارع فيبنى على **السكون** عند اتصاله بنـون النسوة ، وعلى **الفتح** عند اتصاله اتصالاً مباشراً بنون التوكيد . وليس هناك ما يدعو الى الغرابة في أولى هاتين الحالتين ،

١ – أنظر صفحة ٧٠ و ٧١ من هذا الكتاب .

أما الحالة الثانية ، فالواقع أن شكل الفعل فيها لا يتغير مهما تغيرت عوامله سواء كان اتصاله بالنون مباشرة نحو يَكْتُبْنَ وتَكْتُبَنَّ ، أو غير مباشر نحو يكتبَانّ ويكتبُنَّ [١] ، وذلك مما جعل الأخفش يعتبر أنه مبني في كلتا الحالتين [٢] . فالمسألة إذن اعتبارية على الرغم من أن جمهور النحاة يزعمون حدوث تغيير مفترض يقوم على حذف النون في حالتي النصب والجزم [٣] .

وأما فعل **الأمر** فمبني على **السكون** في اعتبار البصريين، ومعرب في اعتبار الكوفيين [٤] . وهذا الاختلاف الجذري بين الفريقين في موضوع شامل يتصل بالبناء يبين غموض فكرة البناء نفسه لديهما أو لدى أحدهما على الأقل . وعلى أي حال ، فليس لهذا الاختلاف من أهمية في الواقع ذلك لأنه لا يؤثر في أبنية هذا الفعل ، تلك الأبنية التي ليست سوى نماذج مقررة رغم أي من الاعتبارين . وبغض النظر عما تبدأ

١ – يعتبر النحاة هذه الحالة اتصالاً غير مباشر ، إذ الأصل فيها يكتبونَنّ ، حذفت النون الأولى فيها لتوالي الأمثال ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

٢ – أنظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٩ .

٣ – أنظر الغلاييني ، جامع الدروس العربية ٢ / ١٧١ .

٤ – شرح ابن عقيل ١ / ٣٨ .

به تصاريف هذا الفعل من همزة وصل فانها تتبع في نهاياتها مبادىء صوتية مقبولة وسليمة . فهي تنتهي **بسكون** يعبر عن الحزم الذي يتطلبه الأمر في حالتي المفرد المذكر (اذهبْ) والجمع المؤنث (اذهبْنَ) ، **وبفتحة** تجانس الألف في حالة المثنى (اذهبَا) ، **وبضمة** تجانس الواو في حالة الجمع (اذهبُوا) ، **وبكسرة** تجانس الياء في حالة المخاطبة (اذهِبي) .

* *

وأما **الأسماء المبنية** فتنتمي ، كما علمنا سابقاً ، إلى نوعين : نوع يلازم البناء ، ونوع يُبنى في بعض الأحوال . والنوع الأول قد ينتهي **بضمة** (كحيثُ) ، أو **بفتحة** (كالآنَ) ، أو **بكسرة** (كأمسِ) ، أو **بسكون** (كلدنْ) وهو أكثرها عدداً . **ونرى ان يحافظ على الحركة التي ينتهي بها هذا النوع حالما يثبت لنا أنها تكون جزءاً من بنيته الأصلية.** أما إذا ثبت عكس ذلك كما هي الحالة في كسرة « أمسِ »[2] ، وضمة (أي) الموصولية حين تكون مبنية[3] ، **فالأفضل حذف حركته حينذاك.**

---

١ – مما يثبت ذلك ان الحجازيين يبنونها على الكسر ، بينما يلتزم التميميون ضمها . أنظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ١١٣ وما بعدها .

٢ – أي الموصولية لا تكون مبنية إلا إذا أضيفت وحذف الضمير الذي هو صدر صلتها نحو : علمت أيُّهم أفضل .

أما النوع الثاني وهو ما يبنى أحياناً كالمنادى حين يكون معرفة ، واسم لا النافية للجنس حين يكون مفرداً ، فلا قيمة لبنائه على حركة معينة ، إذ ان القضية اعتبارية شكلية لا تمت للمعنى بصلة ولا تتصل بتركيب العبارة ، لا من قريب ولا من بعيد ؛ ومن ثمَّ **كان مما لا يضير اللغة حذف حركة بنائه .**

* *

وأما **حروف المعاني** فيدلنا إحصاء أجريناه أنها تبلغ السبعين ، منها اثنان وعشرون فقط تنتهي بحركة ، وهي : همزة الاستفهام ، وتاء القسم ، وسين الاستقبال ، والفاء ، والكاف ، والواو ، ولام التوكيد ، ونون التوكيد الثقيلة ، وإنَّ ، وأنَّ ، وليتَ ، وسوفَ ، وثُمَّ ، وربَّ ، ولعلَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، والباء ، ولام الأمر ، ولام الجر ، وجيرِ ، ومنذُ .

ويلاحظ أنه لا يمكن الاستغناء عن حركة أي من هذه الحروف دون العبث بكيانها الأصلي ، ومن ثم لا بد من الاحتفاظ بحركة كل منها .

* *

والنتيجة التي نخلص إليها هي أننا نستطيع الاستغناء عن الحركة ، دون إخلال بالمعنى ، في معظم أبواب النحو المعربة والمبنية ، ما عدا الحروف .

وعلى ذلك يمكن تلخيص ما نذهب إليه في هذا الباب بما يلي :

١ – يحتفظ بحركة كل من الألفاظ المبنية بناء لازماً باستثناء حركة الفعل الماضي لضمير الغائب المفرد فتحذف إن وجدت .

٢ – يحتفظ بحركة الظرف المعرب ، والحال ، والمفعول المطلق ونائبه .

وفيما عدا ذلك :

١ – تحذف حركات أواخر الأسماء المعربة الأخرى والأسماء المبنية بناء عارضاً ، وكذلك حركة الفعل المضارع مع ضمير المفرد ، غائباً ومخاطباً ومتكلماً ، ومع ضمير الجمع للمتكلمين ، إن وجدت .

٢ – تحذف نون الأفعال الخمسة .

٣ – يقتصر على حالة الرفع في الأسماء الخمسة .

٤ – يقتصر على حالة النصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم .

غير أنه طالما ان للحركة وظيفة صوتية تساعد معها على وصل الكلام بعضه ببعض ، فما هو البديل عنها عند حذفها إذن ؟

والجواب عن ذلك بسيط ، إذ يمكن الاستعاضة عنها عند الضرورة اللفظية بحركة عفوية تلفظ ولا تكتب تقررها الطريقة التي يسهل بها الانتقال من كلمة إلى أخرى تالية ، شأن اللغات غير المعربة .

وسنوضح ذلك في الباب المخصص لنظامنا الكتابي .

* * *

البَابُ الثاني

مفردات اللغة

المفردات العربية

- ١ -

حين جُمعت اللغة العربية في القرنين الأول والثـــاني للهجرة حاول الرواة أن ينقلوا إلى علماء اللغة الذين تولوا تدوينها ما وصل إليهم من لهجات القبائل المختلفة في وقت كانت فيه هذه اللهجات قد تباعد بعضها عن بعض قليلاً أو كثيراً بالنسبة إلى مدى تبـــاين بيئاتها ومدى تفاعل بعضها ببعض . وكان في اعتبار هذه اللهجات المتباينة لغة واحدة ما نقل هذا التباين إلى المعاجم العربية فغـدا الكثير من مفرداتها متعدد اللفظ ، فلكلمة الذَّرَوَّح [1] مثلاً ثمانيـــة وجوه ، وللشمال خمسة ، وللصَّداق أربعة ، وللزجاج ثلاثة ، وللحصاد وجهان [2] . كما غدا الكثير منها يحمل معاني مختلفة كثيراً مـا لا

---

١ - الذروح : نوع من الحشرات الغمدية الجناح المتعددة المفاصل .

٢ - انظر الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٧٢ - ٧٣ .

يمُتُّ بعضها إلى بعضهـــا الآخر بصلة ، فمعنى « المَعْس» : اللبن ، والحركة ؛ ومن معاني « البراعـــة » : الحشرة المضيئة ، والقصبة ، والنعامة ، والأحمق ؛ ومن معاني « الغرب » : مغرب الشمس ، وحدّة النشاط ، وحـدّ السيف ، والدلو العظيمة ؛ ومن معاني الآس : الريحان ، والعسل ، والقبر ، والصاحب ، وبقية الرماد في الموقد ، وآثار الدار وما يعرف من علاماتها ، وكل أثر خفي . وقـد تتسع الشقة في معنى اللفظة الواحدة فتصل إلى حدّ التَّضـــاد : فالَجوْن : الأبيـــض والأسود ؛ والسُّدفة : الظلمـــة والنور ، والجَـلَل : العظيم والحقير .

ولا ريب في أن كثيراً من الاختلافات اللفظية والمعنوية كان ناجماً عن بقاء العربية أمداً طويلاً تسير بالمشافهة ، كما ان كثيراً منها كان من اصطناع الرواة أنفسهم ، إما نتيجة للنسيان ، أو رغبة في إظهار المعرفة . قال الخليل بن أحمد[1] : « إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت » . وكتب اللغة مليئة بالروايات التي تثبت هذا ، فقد روي أن رجـــلاً رأى عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي الراوية « فقال : ما فعل عمك؟فقال :

---

١ ـ كتاب العين ، ص ٥ .

قاعد في الشمس يكذب على الأعراب » . [1] وذكر ابن سلاّم أن أبا عبيدة قال : « كيسان يسمع من الناس فيعي غير ما يسمع ، ويكتب في الألواح غير ما وعى ، ثم ينقله من الألواح في الدفاتر بغير ما كتب ، ثم يقرأ من الدفتر غير ما فيه » [2].

ومن ثمَّ فقد وجدت في اللغة كلمات كثيرة لم تثبت صحتها ، وأفرد صاحب المزهر فصلاً خاصاً بها [3] .

ثم إن هؤلاء الرواة أكثر ما كانوا يأخذون اللغة عن فصحاء أعراب البادية ، ولم يكن هؤلاء ولا أولئك منزهين عن الخطأ أو النسيان في وقت كانت اللغة تعرف فيه بالحفظ والمشافهـــة دونما نصوص مكتوبةٍ يرجع إليها فيها . روى ابن السكيت أن بعض الأعراب سمع قول عمرو بن كلثوم :

علينا البَيْض واليَلَب اليماني   وأسياف يقمن وينحنينا

فظن أن « اليلب » أجود الحديد فقال : « ومحورٍ أُخلِصَ من

---

١ ـ مراتب النحويين ، ص ٤٩ .

٢ ـ طبقات الزبيدي ، ص ١٩٦. وانظر مراتب النحويين ، ص ٨٦.

٣ ـ السيوطي ١ / ١٠٣ ـ ١١٣ .

ماء اليلب » ، وهو خطأ إذ ان اليلب جلد يتخذ خوذةً أو درعاً أو ترساً[1]. ومع ذلك فإننا نرى أن من معاني « اليلب» التي احتفظت بها معاجمنا « خالص الحديد » ، بالإضافة إلى الخوذة أو الدرع أو الترس من الجلد !!

واقتصار لغويينا القدامى على الأخذ عن فصحاء البادية وإحجامهم عن الأخذ عن سكان الحاضرة جعل معاجمنا غنية بالكلمات التي تأثرت بالحياة البدوية ، لفظاً ومعنى ، غنىً لا يتلاءم وحياتنا العصرية المتحضرة . فلم تعد هذه الحياة تستسيغ ألفاظاً كالنُّقاخ والهُعْخُع والعَرَنْدَس والدَّرديبس ، ولاسيما أن الكثير من هذه الألفاظ يمكن الاستعاضة عنه بمرادفاته الأسلس ؛ كما لم تعد تتحمل العديد من المرادفات لكل من الجمل والأسد والثعبان والصحراء والسيف وأمثالها ، ففي معرفة هذه المرادفات كلفة على العربي المعاصر ، وإضاعة للوقت الذي تفرض علينا حياتنا الحاضرة وجوب استخدامه في مسائل أجدى وأنفع ، منها معرفة مصطلحات لمعانٍ جديدة اقتضتها هذه الحياة نفسها . فقد كان لتقدم الحياة

---

١ ـ أنظر لسان العرب ٢ / ٣٠٦.

الصناعية وما لازمها من معرفة للآلة وأجزائها ، وتقدم العلوم المختلفة من إلكترونية ، وكيمياوية ، وفيزيائية ، وبيولوجية ، وطبية ، وفضائية ، وغيرها ، ما جعلنا في حاجة إلى مفردات جديدة تفتقر إليها معاجمنا أشد الافتقار .

وكان لعدم الدقة الذي لازم عهد تدوين اللغة أثره في المعاني التي نقلها الرواة إلى علماء اللغة وكتّاب المعاجم ، فكان كثير من المعاني التي سُجّلت في المعاجم يفتقر إلى الدقة والتحديد ، فمن معاني اللهجة ، مثلاً ، اللسان ، أو طرفه ؛ ومن معاني اللب : العقل ، والقلب ؛ ومعنى العِرس: الزوجة أو الزوج ؛ ومعنى اللجين : ذوب الفضة أو الذهب ؛ ومعنى السَّريّ : صاحب المروءة في شرف ، أو السخاء في مروءة ! ناهيك بالتخليط الذي لازم معاني كثير من الاسماء ولاسيما أسماء النباتات والحيوانات : فالأَرْز هو شجر الصنوبر أو العَرْعَر ! والسَمسَق السمسم ، والياسمين ، وقيل الآس ، وقيل المرزنجوش ؛ والأوز هو البط ؛ والسِّرحان الذئب والأسد ! وكذلك الأخطاء العلمية التي لازمت كثيراً من المعاني : فالدُّلب لا نَوْرَ له ولا ثمر ، والعفص شجر يحمل مرةً بلوطاً ومرةً عفصاً ! وهكذا ..

كما كان للاختلافات بين آراء الرواة واللغويين في بعض المعاني أثره في المعاجم، فقد جاء في صحاح الجوهري، مثلاً، أن « القابّة » عند الأصمعي : صوت الرعد، وعند ابن السكيت وغيره : القطرة .

ثم إن علماء اللغة والمعاجم الأولين كثيراً ما كانوا يأخذون عن تواليف الأعراب والرواة زيادة عن السماع منهم . ولما كان بعض هذه التواليف تنقصه الدقة كان هناك مجال للتصحيف . ولا بدّ أن وسّع من هذا المجال ما يمكن أن يكون قد وقع فيه الوراقون من أخطاء وهم ينسخون المعاجم . ومن ثم فقد روي أن بعضهم فضّل « مختصر العين » للزبيدي على « كتاب العين » نفسه لأسباب منها وقوع التصحيف فيه [1] . كما روي أن أحمد بن عبد الرحمن اللغوي نبّه على بعض تصحيفات في « الجمهرة » [2] . وأفرد السيوطي في مزهره باباً لما روي من اللغة ولم يصح [3] .

أضف إلى كل هذا أن الطريقة التي تعتمدها معاجمنا في ترتيب

١ ـ أنظر المزهر ١ / ٨٧ .
٢ ـ المصدر نفسه ١ / ٩٥ .
٣ ـ المصدر نفسه ١ / ١٠٣ .

الكلمات والبحث عنها ليست واحدة . فمنها ما يعتمد المادة الأصلية للكلمة أساساً لذلك، وهذا يتطلب في كثير من الأحيان معرفة الإعلال والإبدال مما يصعب على الطالب تقصيه ؛ ومنها ما يعتمد الحرف الأخير في الكلمة ؛ ومنها ما يعتمد الحرف الأول فيها . إزاء كل ما ذكر، لا بد ان تتخذ معاجمنا شكلاً جديداً ينتفي منه كل ما لازم ظروف وضعها من هَنات . وفي سبيل هذه الغاية نقترح ما يلي :

١ ـ توحيد الطريقة التي تتبع فيها لوضع الكلمات وتقصّي معانيها . ولعل أفضل سبيل لذلك أن تُعتمد حروف الكلمة كما هي، على أن يكون الفعل الماضي هو الأساس في حال الأفعال .

٢ ـ الاقتصار على لفظ واحد للكلمة الواحدة، دون أن يُستثنى من ذلك اختلاف حركة عين المضارعة في الأفعال التي لا يؤدي اختلافها فيها إلى اختلاف في المعنى كدرج يدرُج (بضم الراء) ويدرِج (بكسرها) بمعنى مشى، ودفق يدفُق (بضم الفاء) ويدفِق (بكسرها) بمعنى صبّ .

٣ ــ الاقتصار على المعاني المتآلفة للفظة الواحدة . ويشمل هذا حذف المعاني البعيدة الصلة ببعضها إن توافر ما يُعَبَّر به عنها ، كما يشمل حذف المعاني المضادَّة .

٤ ــ توخي الدقة في تحديد المعـــاني بحيث يُفهم المعنى المقصود من الكلمة بشكل صحيح واضح لا لبس فيه ولا غموض .

٥ ــ حذف الألفاظ التي يعتقد أنها نتيجة للتصحيف أو القلب أو الإبدال .

٦ ــ حذف المعاني الخاصة بالقبائل المختلفة وإفرادها في معاجم خاصة بها ، كاشترى بمعنى باع بلغة هذيل ، وسَفِـه بمعنى خسر بلغة طيء ، والبغي بمعنى الحسد بلغة تميم ، والضعيف بمعنى الأحمق بلغة كنانة ، والسِّيد بمعنى الذئب بلغة هذيل ، والأُربة بمعنى الدَّابة بلغة طيء .

٧ ــ الإقلال من الترادف ما أمكن ، فلسنا بحاجة إلى خمسمئة اسم للاسد ، وأربعمئة للداهية ، ومئتين للخمر ومثلها للثعبان ، وثمانين للعسل ، وسبعين للحجر [1] .

---

١ ـ أنظر المزهر ١ /٣٢٥ و ١ / ٤٠٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ، ص ٤٤ .

٨ ــ إضافة المعاني الحضارية التي تفرضها الحياة المعاصرة عن طريق تدوين ما اتفق عليه منها كمعنى مجتمَـع ، وحفلة ، ومساحيق، وباقة ، وشطيرة .

٩ ــ إضافة المصطلحات العلمية الحديثه ، المترَجم منها والمعرّب ، بشرط أن تكون هذه المصطلحات وليدة ذوق سليم ، ومتفق عليها .

– ٢ –

ولعل البندين الأخيرين هما أهم ما نحتاج إليه اليوم لنوائم بين حياتنا العصرية المتطورة وألفاظنا التي تترجم لها .

وقد يكون من المفيد استعراض الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، والنتائج التي نجمت عنها ، ثم تقييم هذه النتائج وإبداء الرأي فيما يمكن أن يؤدي إلى تقويمها واكتمالها .

لقد ورثنا الكثير من المصطلحات العلمية والحضارية عن عصورنا السالفة ولا سيما العصر العباسي ، غـــير أن التقدم العلمي السريع

في العصر الحاضر ، وما لازمه من تقدم حضاري ، جعل ما ورثناه منها يقصر عن استيفاء كل ما يتصل بحياتنا الحاضرة من مظاهر متعددة الألوان ، كثيرة التفرُّع . وقد شعر بهذا القصور ، بصورة خاصة ، كل من عناه أمر العربية وحاول أن ينقل إليها بعض نتاج الفكر العالمي المعاصر . ومن ثمَّ نشأت حاجة ملحّة لوضع مصطلحات جديدة لما حواه هذا النتاج من معانٍ مُحْدَثة . وأسهم في العمل على سدِّ هذه الحاجة الأفراد والجامعات والمجامع العلمية في مصر وسوريا والعراق ولبنان . ونجم عن ذلك وضع كثير من المصطلحات في شتّى المواضيع ، وأُفرد لبعضها معاجم خاصة كمعجم العلوم الطبية والطبيعية للدكتور محمد شرف ، ومعجم أسماء النبات للدكتور أحمد عيسى ، ومعجم الحيوان للدكتور أمين المعلوف ، ومعجم الألفاظ الزراعية للأمير مصطفى الشهابي ، ومعجم المصطلحات الدبلوماسية للدكتور مأمون الحموي .

ولما كانت المصطلحات التي تحويها هذه المعاجم وليدة أعمال فردية فإنها كثيراً ما تفتقر إلى الكمال لعجز الفرد عادةً عن القيام بعمل متكامل من هذا النوع حتى ولو كان في مجال اختصاصه .

ومن ثمَّ فقد نشط مجمع اللغة العربية [١] في القاهرة في أداء هذه المهمة فألف لجاناً من رجال الاختصاص في شتى الحقول وأوكل إليهم وضع المصطلحات الملائمة ضمن اختصاصاتهم وأصدر قرارات تسهل عليهم مهمتهم في بابي الاشتقاق والنحت ، وأجاز من الأحكام الصرفية ما لم يكن جائزاً من قبل ، وتوسَّع في بعض ما كان جائزاً منها . ووضع أمامهم مبادىء عامة ليسيروا عليها ، وأهم هذه المبادىء ما يلي [٢] :

١ ـ تفضيل العربي على المعرَّب القديم إلا إذا اشتهر المعرَّب .

٢ ـ النطق بالاسم المعرَّب على الصورة التي نطقت بها العرب .

٣ ـ تفضيل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت .

٤ ـ تفضيل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع

---

١ ـ أنشىء بمرسوم صدر في كانون الأول سنة ١٩٣٢ وكان اسمه آنذاك مجمع اللغة العربية الملكي، ثم صار مجمع فؤاد الأول للغة العربية، ثم أصبح مجمع اللغة العربية .

٢ ـ أنظر مجلة المجمع الجزء الأول ص ٣٧ ، والجزء السابع ص ١٥٨ .

اصطلاح جديد ، إذا أمكن ذلك ، وإذا لم يمكن ذلك تُفضَّل الترجمة الحرفية .

٥ ــ إجازة النحت والتركيب المزجي عند الضرورة .

٦ ــ إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة .

وكانت حصيلة كل ذلك وضع نحوٍ من ثمانية عشر ألف مصطلح أقرها المجمع ونشرها في خمسة مجلدات أصدرها بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٣ .

ويبدو لمتصفح هذه المجلدات لأول وهلة ما يلي :

١ ــ انتشار مصطلحات العلم الواحد في أكثر من مجلد واحد في غالب الأحيان .

٢ ــ عدم الاقتصار على مصطلح واحد للمعنى الواحد أحياناً [١] .

٣ ــ عدم انتماء مشتقات المعنى الواحد إلى أصل لغوي واحد [٢] .

---

١ ـ وردت ، مثلا ، التألق والبراق مقابل sparkling (مجلد ١ ، ص ٤١٤ ، والأرقان واليرقان مقابل jaundice (١ / ٣٤٢) ، والبجل أو الزهري مقابل syphilis (١ / ٣٥٣) ، وكان من الممكن الاقتصار على لفظ واحد في كل حالة .

٢ ـ على سبيل المثال نورد : ground - level مستوى الأديم ، =

ولذا فإن هذه المصطلحات في حاجة إلى إعادة نظر وتنسيق .

ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كان فيه مجمع اللغة العربية في القاهرة يقوم بوضع المصطلحات بطرقه الخاصة كانت الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية « تجمع المصطلحات العلمية العربية التي تستعمل في بعض البلاد العربية في التعليم الإعدادي والثانوي ، وتضع قوائم في المصطلحات المتفق عليها ، وقوائم في التي فيها اختلاف وتذيع ذلك »[١] . غير ان هذا العمل ، على فائدته ، لم يؤدِّ إلى النتيجة المرجوة منه .

وتلت ذلك محاولات أخرى في هذا السبيل ، ففي الثالث من نيسان سنة ١٩٦١ عقد في الرباط مؤتمر للتعريب « انبثق عنه مكتب دائم مقره الرباط ، وله أمين عام وفيه ممثل لجامعة الدول العربية وممثلون لبعض تلك الدول »[٢] . وأخذ هذا المكتب يجمع عدداً من

= grounding of electricity تأريض الكهرباء (١ / ٤١٤) ؛ و spasmodic تقلصي و spasticity التقبض (١ / ٣٥٢) ؛و sound مِسبار ،و sounding الحج (١/٣٥٢) .

١ ـ الشهابي ، مصطفى ـ المصطلحات العلمية ، ص ٢٠٦ .

٢ ـ المصدر نفسه ص ٢٠٦ .

المصطلحات الموضوعة من هنا وهناك ويصدر فيها قوائم أو معجمات أعجمية عربية صغيرة في مختلف العلوم ويبعث بها الى البيئات العلمية في الأقطار العربية لإبداء الرأي فيها [1].

وبين الحادي عشر والربع عشر من شباط سنة ١٩٦٤ انعقد في مدينة الجزائر «مؤتمر توحيد المصطلحات العلمية» بإشراف جامعة الدول العربية واتخذ قرارات أهمها توحيد هذه المصطلحات واتخاذ جامعة الدول العربية جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. والواقع أنه لم ينجم عن هذا المؤتمر كبير فائدة، فليس بالمؤتمرات وقراراتها توحَّد المصطلحات، وإنما باتخاذ خطىً عملية تؤول إلى ذلك.

ولا يغربنّ عن البال أن عملية وضع المصطلحات لا بد أن تكون عملية دائمة، ذلك لأن العالَمَ في تطور دائم. ولذا فإننا نجابه اليوم وضعين هامَّين: الأول، وجود عدد وفير من المصطلحات يحتاج إلى توحيد وتنسيق ونشر؛ والثاني، تقدُّم تقني وحضاري مستمر يُحتم استمرار وضع مصطلحات إضافية كلما دعت الضرورة.

---

١ ـ الشهابي، مصطفى، ص ٢٠٦.

وإزاء هذين الوضعين لا بد من وجود تنظيم خاص يقوم على تنفيذ ما يتصل بهما.

ولما كان هذا الأمر يخص الأقطار العربية بأسرها فإن مسؤوليته لا بد أن تناط بمؤسسة عربية عامة كالإدارة الثقافية للجامعة العربية. ولما كانت هذه الادارة تفتقر الآن إلى العناصر الفنية التي يمكنها القيام بهذا العمل، فلا بدَّ من تزويدها بعدد وفير من أهل الاختصاص في العربية والعلوم المختلفة من شتَّى الأقطار العربية. وحتى نتمكن من التخلص من البلبلة التي تلازم اختلاف المصطلحات واضطرابها لا بدَّ من أن يُتفق على أن تكون قرارات هذه الإدارة نافذة ومُلزمة. ولا بدَّ كذلك من أن يكون لهذه الإدارة فرع في كل قطر عربي يتكون معظم أعضائه من علماء محليين في العربية ومختلف العلوم ويعمل ــ بالتعاون مع المجامع اللغوية أو العلمية المحلية إن وجدت ــ على تزويد الإدارة الثقافية باقتراحات خاصة بالاصطلاحات الموضوعة وتلك التي يُقترح أن توضع من وقت لآخر. وسيكون من واجب الإدارة الثقافية ــ بالتعاون مع مجمع اللغة العربية في القاهرة ــ وضع معجم شامل للمصطلحات يُهتدى فيه بمواد أوسع نظائره في الانكليزية والفرنسية، أو وضع معاجم

مصنفة كل منها خاص بموضوع معين تُردف بملاحق متتالية كلما اقتضى الأمر . وترسل نسخ من هذه المعاجم والملاحق إلى كل فرع يعمل مع وزارة المعارف المحلية على فرض ما فيها من اصطلاحات على مؤلفي الكتب المدرسية وغيرها . ولعل مما يعطي كل فرع سلطة نافذة أن يكون قسماً من وزارة المعارف في البلد الذي ينتمي إليه ، إذ يستطيع حينذاك أن يعتمد على تشريع يُمنع بموجبه نشر كل كتاب لا يتقيّد مؤلفه بالمصطلحات المتَّفَق عليها .

وبهذه الطريقة نستطيع ملء الفراغ الذي نشعر به في عالم المصطلحات ، والتخلص من البلبلة التي تلازمنا فيه ، فنوائم بذلك بين حياتنا المتطورة وألفاظنا التي تترجم لها .

* *
*

الباب الثالث

النظام الكتابي

— ١ —

بين اللفظ والكتابة

في الكتابة المثالية يجب أن تتساوى أصوات الكلمة والرموز التي تعبر عن تلك الأصوات ، فلا صوت لا يرمز إليه ، ولا رمز لا يُصات . وفي العربية بعض الهنات من هذه الناحيـــة ، فهناك كلمات تلفظ على غير ما تكتب لافتقارها إلى ما يعبر عن بعض أصواتها : كهذا ، وذلك ، وهؤلاء ؛ وهناك كلمات تشمل أحرفاً تكتب ولا تلفظ كهمزة الوصل ، والألف التي تعقب واو الجماعة في الفعل ؛ وفي كلا الأمرين صعوبات إملائية للطالب لا بد من تذليلهـــا إن شئنا تيسير لغتنا . وفي سبيل هذه الغاية نقترح ما يلي :

١ — رد الأحرف المحذوفة إلى الكلمـــات التي حذفت منها : فليس هناك من مبرر لأن تُكتب « هذه » و « هذان » ، مثـــلاً ، دون ألف وتُكتب « هاته » و « هاتان » بألف ،

كما انه ليس هناك من مبرر لحذف الألف من الفاظ كإبراهيم وإسحاق والحارث .

٢ ـ حذف الأحرف التي لا تلفظ ، وهذه تشمل :

أ ـ **الألف التي تعقب واو الجماعة في الفعل** : فما كان يعوَّل عليها فيه من تمييز الفعل من الاسم ، والجمع من المفرد ، عن طريق شكل الكلمة ، لم يعد له قيمة طالما نستطيع ذلك عن طريق الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة .

ب ـ **همزة الوصل** : فقد عرَّف النحاة هذه الهمزة بأنها همزة سابقة توجد في الابتداء وتسقط عند الوصل. فوظيفتها إذن ليس الوصل لأنها تسقط عنده ، وإنما البدء لأنها تساعد عليه . وهي لا توجد إلا في أمر الفعل الثلاثي والخماسي والسداسي ، ومصادر الأخيرين ، ومستهل أداة التعريف ، وصدر عشرة أسماء هي : اسم ، واست ، وابن ، وابنم ، وابنة ، وامرؤ ، وامرأة، واثنان ، وثنتان، وايم [1] .

١ ـ أنظر ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٣٠٩ .

ويفهم من هذا أنها إنما وجدت لتحاشي البدء بساكن ، إذ لما قرر العرب قديماً عدم جواز البدء به أوجدوا هذه الهمزة للمساعدة على ذلك ، وأسقطوها لفظاً عند الوصل لعدم الحاجة اليها حينذاك . ومن ثَمَّ كان الأجدر أن يطلق عليها همزة البدء لا همزة الوصل لأن الأشياء تُعرف بوجودها لا بغيابها .

ومن الواضح أنه يجب أن يلازم حذف هذه الهمزة اقرار مبدأ جواز البدء بساكن . ولا أرى ضرراً يعيب اللغة من ذلك ، فكثير من لغات العالم الحيَّة بما فيها اللغات الساميَّة تبدأ بساكن ، ولغتنا المحكية تبدأ بساكن أيضاً ، فنحن نقول رْجال ، وكْتاب وعْتاب ، ولا نرى صعوبة في ذلك . ولا ريب في أن الأخذ بهذا المبدأ في لغتنا الفصحى سييسر املاءها بعض الشيء ويمكننا من كتابة الألفاظ الأجنبية التي تبدأ بساكن من نحو سْتارك ، وسْتراتفورد ، وشْتراوس بشكل أدق عند الحاجة إلى ذلك في الترجمة والبحوث .

ولا يُظَنَّنَّ أن في التخلص من همزة الوصل كسباً قليلاً فقواعدها مشعبة معقدة ، ويكفي أن نذكر أن لها بالنسبة إلى الحركات

سبع حالات [1] :

١ ــ وجوب الفتح في المبدوء بها أل .

٢ ــ وجوب الضم في نحو انطُلِقَ ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في أصله نحو اُقتُل .

٣ ــ رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو أُغزي .

٤ ــ رجحان الفتح على الكسر في نحو اَيم ، واَيمن.

٥ ــ رجحان الكسر على الضم نحو اِسم .

٦ ــ جواز الضم والكسر والاشمام نحو اِختار واُنقاد .

٧ ــ جواز الكسر فيما عدا ما ذكر وهو الأصل .

ومهما يكن من أمر فإنه يترتب على حذف همزة الوصل ثلاثة أمور هامة على الأقل وهي :

١ – كتابة أوزان الفعل المزيد ومصادره التي تبدأ بها بدونها ، وفي ذلك إرجاع لهذه الأوزان إلى أصولها الحقيقية ، إذ ليس في

١ – انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ٣٠٩ .

ما يقابل أيّاً منها في اللغات السامية الحية ما يبدأ بهمزة وصل . وبذلك تصبح « انكسر » و « اجتمع » ، مثلاً ، « نْكَسَرَ » و « جْتَمَعَ » ؛ و « اعتراف » و « انطلاق » « عْتِراف » و « نْطِلاق » .. الخ .

٢ – كتابة الاسماء العشرة التي تتصدرها هذه الهمزة بدونها ، وفي ذلك إرجاع لها ، أو لمعظمها على الأقل ، إلى أصولها أيضاً . فما له نظائر منها من لفظه في اللغات السامية الأخرى هو ثنائي الأحرف [1] ، يفتقر إلى الهمزة ويكتب بدونها .

٣ – استبدال « ال » التعريف بلام التعريف . ولا إخالني آتي ببدعة في ذلك ، فقد ذهب سيبويه « إلى أن أداة التعريف هي **اللام وحدها** ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتي بها توصلاً إلى النطق بالساكن » [2] .

وجاء في كتاب الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس تحت ألف الوصل ما يلي [3] : « ... والألف التي تدخل على **لام التعريف** مثل

١ – أنظر كتابنا « الاشتقاق » ص ١٢٦ .
٢ – أنظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١ / ١٦٠ (الحاشية) .
٣ – الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٧٢ .

الرجل ، وهذا في مذهب أهل البصرة . وكثيراً ما سمعت (أبا سعيد السيرافي) يقول في ألف (الرجل) (**ألف لام التعريف**) .

ويقول ابن مالك في ألفيته[1] :

ال حرف تعريف أو **اللام فقط**   فنمطٌ عرفتَ قُل فيه النمط

ويقول ابن الجزري [2] :

« اعلم أن **لام التعريف** هي عند سيبويه حرف واحد من حروف التهجي وهو **اللام وحدها** وبها يحصل التعريف ، وإنما الألف قبلها ألف وصل ولهذا تسقط في الدرج ، فهي إذاً بمنزلة باء الجر وكاف التشبيه مما هو حرف واحد ولهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها » .

وجاء في الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي نقلاً عن البسيط قوله [3] :

« من علامات النكرة دخول **لام التعريف** عليها » .

---

١ – شرح ابن عقيل ١ / ١٥٩ .

٢ – النشر في القراءات العشر ١ / ٤٠٨ .

٣ – الاشباه والنظائر ٢ / ٣٥ .

وكذلك قوله[1] :

« المعارف سبعة أنواع : المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة « والموصولات ، وما عرّف **باللام** ، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة ، والنكرة المتعرفة بقصد النداء ... »

وغني عن البيان أن حذف ألف أداة التعريف يجعلها تقتصر على **اللام الساكنة** .

وقد نضطر إلى كسر هذه اللام لفظاً حين تتصدر اسماً مبدوءاً بساكن ، وفي كلا الحالين لن يكون بينها وبين لام الأمر أي التباس ، ذلك لأنها تتصدر الأسماء ، وتلك تتصدر الأفعال . كما لن يكون بينها و بين لام الجر حين تكون مكسورة التباس أيضاً ذلك لأن كسرها عرضي لفظي لن يدوَّن في الكتابة المقترحة بينما كسر لام الجر أصيل يقتضي تدوينه[2] .

***

---

١ – الأشباه والنظائر ، ٢/٣٦٢ .

٢ – راجع طريقة الكتابة المقترحة في أواخر هذا الباب .

- ٢ -

نظامنا الكتابي

يعتمد نظامنا الكتابي أساساً على الحروف الصامتة والصائتة ، وهذا الاعتماد ذاته جعل من الضروري تعزيز الكلم بالحركات لإعطائها صورها الصوتية الحقيقية وتجنيبها إمكان الالتباس اللفظي فكلمة « كتب » مثلاً لو كتبت دون حركات لأمكن لفظها بطرق كثيرة قد تفوق المئتين [١] .

وعلى الرغم من أن ثقافتنا اللغوية تَحِدُّ من هذه الإمكانات الكثيرة فتجعلها أقل من ذلك بكثير وتكاد تقصرها على : كَتَبَ ، وكُتِبَ ، وكُتُبٌ ، وكُتُبٍ ، فإن من العسير اختيار أي من هذه الإمكانات دون فهم القرينة التي وردت فيها هذه الكلمة . ومن الواضح أن فهم هذه القرينة لا يتم قبل قراءة العبارة التي وردت فيها

١ـ انظر « رسالة في الكتابة العربية المنقحة» للأب انستناس الكرملي، ص ٧ ـ ٨.

قراءةً أولية صامتة قبل قراءتها بشكل نهائي صحيح ، وفي ذلك من إضاعة الوقت وتشتيت الذهن ما فيه ، إذ من المفروض أن يقرأ المرء ليفهم لا أن يفهم ليقرأ .

وعلى ذلك فإن قرن الكلمة بحركاتها في الكتابة ضروري إن شئنا إعطاءها لفظها الصحيح ، فالحركات في الواقع تمثل أصواتاً لغوية أو « فونيات » (Phonemes) من صميم الكلمة .

غير أن عملية القرن هذه تنطوي على صعوبات جمة جعلت الناس يميلون إلى الكتابة غير المشكولة في جلّ ما يكتبون وينشرون . ولعل أهم هذه الصعوبات كون الحركات تكتب منفصلة عن البنية الأصلية للكلمة مما يجبر الكاتب أو الطابع على ان يقوم بعمليتين : رسم هيكل الكلمة ثم شكلة بالحركات ، كما يؤدي إلى إمكان التباس القارىء إن انحرفت بعض هذه الحركات عن مواطنها الصحيحة ، وكثيراً ما تنحرف . أضف إلى ذلك أن الكتابة المشكولة تتطلب فسحة واسعة بين السطور ، وتعمل على تعقيد شكل الكلمة ، فيتشتت الفكر خلال القراءة بسبب اضطراره إلى التنقل بين عالي الحركات وسافلها ، وينحاز نحو الاهتمام بالشكل الذي هو

عَرَض عن الاهتمام بالمعنى الذي هو الجوهر .

لقد كانت هذه المشكلة إحدى المشاكل الكثيرة التي تعانيها الكتابة العربية[١] ، والتي حدت ببعض أهل الفكر لأن يسهموا في حلّها بشتى الوسائل .

وعني مجمع فؤاد الأول للغة العربية بهذه المشاكل عام ١٩٣٨ فألف لجنة من العرب والمستشرقين لبحثها وتقديم اقتراحات لتيسير الكتابة . وقُدّمت لهذه اللجنة اقترحات عديدة بهذا الشأن بحث منها المجمع اقتراحين فقط[٢] دون أن يُقِرَّ أياً منها . وهناك

---

١ ــ لعل أهم هذه المشاكل :

(١) اعتمادها على الحروف الصامتة بصورة رئيسة ،
(٢) كون الحركات فيها منفصلة عن الكتابة الأصلية .
(٣) وجود عدة صور لكل من حروفها بالنسبة لموقعه في الكلمة .
(٤) تعدد اقلامها ، كقلم الرقعي والنسخ والطومار ..الخ .
(٥) افتقارها إلى احرف ترمز إلى بعض الأصوات مثل G,P,V مما يجعلها قاصرة عن كتابة بعض الألفاظ الدخيلة والأسماء الأجنبية.
(٦) قصورها عن اداء بعض الأصوات العربية ذاتها كالإمالة والإشمام .
(٧) تعدد الاحتمالات في كتابة الهمزة .
(٨) وجود صورتين للألف وكذلك للتاء .

٢ ــ أحد هذين الاقتراحين للدكتور عبد العزيز فهمي وهو يقوم على تبني الحروف اللاتينية مع شيء من التعديل يتضمن الاحتفاظ بالحروف العربية التي لا مقابل لها في اللاتينية ، والآخر لعلي الجارم ويقضي بإبقاء الحروف العربية كما هي وجعل الحركات (باستثناء الفتحة التي يقترح حذفها) متصلة بالحروف مع تغيير في اشكالها .

اقتراحات أُخرى ظهرت في أوقات متعاقبة في أنحاء مختلفة من العالم العربي ولكنها لم تنل حظاً من القبول .

وعلى ذلك فإننا نرى أن تُمَثَّل الحركات بأحرف تكون جزءاً من بنية الكلمة . ولما كانت هذه الحركات « أبعاض حروف المد : الفتحة بعض الألف ، والضمة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء »[١] ، فإنه يمكن الاستعاضة عنها بألف وواو وياء على التتابع ، على أن يُمَثَّل ما يقابلها من أحرف مد بألف وواو وياء في أعلى كل منها شارة ملازمة تشير إلى مدّها ولتكن (ـ) . وبذا يمكن تمثيل أحرف المد الثلاثة هكذا : : آ ، وَ ، يَ .

وبناءً على ذلك نستطيع كتابة الكلمات التالية بما يقابلها ، عند تسكين أواخرها :

كَتَب   كاتاب
كُتِب   كوتيب
كاتِب   كاآتيب
مَكْتُوب   ماكتوب
مَكاتيب   ماكاآتيب

---

١ ــ انظر ابن جني ، سر صناعة الاعراب ، ص ١٩ .

ولعلّ سائلاً يسأل : لماذا فضّلنا اختيار أشكال الألف والواو والياء الأصلية للدلالة على الحركات ، وأشكالها مع الشارة (‾) للدلالة على أحرف المد ؟ والجواب عن ذلك هو أن الحركات في الكلمات أكثر من حروف المد فيها عادةً ، ومن ثمّ فإن اختيارنا يقلل من استعمال الشارة إلى حد كبير .

ويلاحظ أن الكتابة المقترحة ــ بعكس الكتابة الحالية غير المشكولة ــ تسجل جميع الأصوات المألوفة في الكلمة العربية ، ولا تحتمل الكلمة الواحدة فيها غير لفظ واحد .

غير انه قد يقال ، مع ذلك ، إن في هذه الكتابة إطالة . والواقع أن لا إطالة فيها ، وإنما هناك اختزال في كتابتنا الحالية تقابله مساواة بين الأصوات وما يمثلها من رموز في الكتابة المقترحة . وعلى أي حال فإننا نقترح ــ في سبيل التعويض عمّا يُظن بأنه إطالة ــ حذف ما ليس ضرورياً للمعاني أو لبنية الكلمة من الحركات النحوية الأخيرة [1] والاستعاضة عن ذلك بتسكين الكلمة إن كانت الكلمة التي تليها متحركة الأول ، وبإردافها بصائت عفوي يلفظ ولا يكتب إن كانت الكلمة التي تليها ساكنة الأول ، وذلك لتيسير الانتقال بين الكلمتين ، على

١ – انظر صفحة ١١٤ من هذا الكتاب .

أن تبقى الفتحة في نهاية قيد الفعل [1] ، والحركة في نهاية معظم الأسماء والحروف المبنية [2] ، كما هي . وليكن هذا الصائت العفوي صائتاً ضعيفاً مثيلاً لما يطلق عليه علماء الأصوات «الصائت غير المحدَّد» indeterminate vowel والذي يرمزون اليه بهذه الشارة (ə) . وطالما ان الفرض الأساسي من اللغة التعبير عن المعاني فلا ضير علينا من حذف أية حركة لا تتصل بهذا الغرض ، لا بل إن من العبث وإضاعة الوقت الاحتفاظ بمثل هذه الحركة .

هذا ما يتصل بالحركات والشكل . أمّا ما يتصل بالحروف فنقترح بصدده ما يلي :

١ ــ الاقتصار على صورة واحدة للحرف الواحد ، ولتكن صورة الحرف وهو في أول الكلمة على ما اقترح محمود تيمور ، أو صورته حسب « الأبجدية الموحدة » التي اقترحها نصري خطّار ، على أن تستبدل الألف المقصورة بألف طويلة ، وأن تكتب التاء المربوطة هكذا (ه) إن لفظت هاءً وهكذا (ﻫ) إن لفظت تاءً ، وان تكون صورة

١ – أنظر صفحة ١٠٦ من هذا الكتاب . ويمكن الرمز لتنوين النصب في حالة الحاجة اليه هكذا : ﺍ (أي ألف ينتهي اعلاها بخط منحرف لليمين) .
٢ – انظر صفحة ١١٣ - ١١٤ من هذا الكتاب.

ولعلّ سائلاً يسأل : لماذا فضّلنا اختيار أشكال الألف والواو والياء الأصلية للدلالة على الحركات ، وأشكالها مع الشارة (‾) للدلالة على أحرف المد ؟ والجواب عن ذلك هو أن الحركات في الكلمات أكثر من حروف المد فيها عادةً ، ومن ثمّ فإن اختيارنا يقلل من استعمال الشارة إلى حد كبير .

ويلاحظ أن الكتابة المقترحة — بعكس الكتابة الحالية غير المشكولة — تسجل جميع الأصوات المألوفة في الكلمة العربية ، ولا تحتمل الكلمة الواحدة فيها غير لفظ واحد .

غير انه قد يقال ، مع ذلك ، إن في هذه الكتابة إطالة . والواقع أن لا إطالة فيها ، وإنما هناك اختزال في كتابتنا الحالية تقابله مساواة بين الأصوات وما يمثلها من رموز في الكتابة المقترحة . وعلى أي حال فإننا نقترح — في سبيل التعويض عمّا يُظن بأنه إطالة — حذف ما ليس ضروريًا للمعاني أو لبنية الكلمة من الحركات النحوية الأخيرة[1] **والاستعاضة عن ذلك بتسكين الكلمة إن كانت الكلمة التي تليها متحركة الأول ، وبإردافها بصائت عفوي يلفظ ولا يكتب إن كانت الكلمة التي تليها** ساكنة الأول ، وذلك لتيسير الانتقال بين الكلمتين ، على

١ — انظر صفحة ١١٤ من هذا الكتاب .

أن تبقى الفتحة في نهاية قيد الفعل[1] ، والحركة في نهاية معظم الأسماء والحروف المبنية[2] ، كما هي . وليكن هذا الصائت العفوي صائتاً ضعيفاً مثيلاً لما يطلق عليه علماء الأصوات «الصائت غير المحدَّد» indeterminate vowel والذي يرمزون اليه بهذه الشارة (ə) . **وطالما ان الغرض الأساسي من اللغة التعبير عن المعاني فلا ضير علينا من حذف أية حركة لا تتصل بهذا الغرض ، لا بل إن من العبث وإضاعة الوقت الاحتفاظ بمثل هذه الحركة .**

هذا ما يتصل بالحركات والشكل . أمّا ما يتصل بالحروف فنقترح بصدده ما يلي :

١ — الاقتصار على صورة واحدة للحرف الواحد ، ولتكن صورة الحرف وهو في أول الكلمة على ما اقترح محمود تيمور ، أو صورته حسب « الأبجدية الموحدة » التي اقترحها نصري خطّار ، على أن تستبدل الألف المقصورة بألف طويلة ، وأن تكتب التاء المربوطة هكذا (ه) إن لفظت هاءً وهكذا (ة) إن لفظت تاءً ، وان تكون صورة

١ — أنظر صفحة ١٠٦ من هذا الكتاب . ويمكن الرمز لتنوين النصب في حالة الحاجة اليه هكذا : ‍ا (أي ألف ينتهي اعلاها بخط منحرف لليمين) .
٢ — انظر صفحة ١١٣ — ١١٤ من هذا الكتاب.

الهمزة هكذا (ء) دائماً لتيسير اتصالها بمـــا قبلها وما بعدها .

٢ ـ الاقتصار على حالة الرفع بالواو في الأسماء الخمسة [١] .

٣ ـ تطبيق القواعد الميسَّرة التي اقترحناهافي ثنايا هذا الكتاب، والتي تتصل بهمزة الوصل [٢]،وأداة التعريف [٣]، والأحرف التي تلفظ ولا تكتب [٤] ، والتي تكتب ولا تلفظ [٥] ، والأفعال الخمسة [٦]، والمثنى [٧] ، وجمع المذكر السالم [٨] .

٤ ـ مضاعفة الحرف المشدَّد عوضاً عن استعمال الشدَّة .

٥ ـ كتابة ياء النسبة ولفظها دون تشديد ؛ وهـــذا يسلس اللغة وييسر كتابتها ، وينسجم مع ما آل إليه تطورها في لغة الخطاب واللهجة المغربية . والقرينة كفيلة بالتمييز بين هذه الياء وياء ضمير المتكلم .

٦ ـ إضافة الأحرف التالية لتمثل أصواتاً تفتقر إليهـا العربية عند كتابة بعض الألفاظ الأجنبيه :

---

١ ـ أنظر صفحة ١٩٣ من كتابنا « في اصول اللغة والنحو » .

٢ ـ ٨ انظر الصفحات ١٣٨ و ١٤١ و ١٣٧ و ١٣٨ و ٧٨ و ٣١ و٤١ من هـــذا الكتاب على التوالي .

پ [١] = P

ڤ [٢] = V

گ [٣] = G

إِ = é الافرنسية

اَ = a كما في Father

ۏ = o كما في Don

ۆ [٤] = o كما في Rome

ێ [٥] = ai كما في Seine و main

وبهذه التغييرات التي نقترحها يصبح لصندوق المطبعة العربيـة **أربعون** عيناً فقط عوضاً عن **الثلاثمئة والستين** عيناً التي تستعمل اليوم . ومن الواضح أن في ذلـك الكثير من التوفير في الجهد والوقت، بالإضافة ما فيه من دقـة في التعبير عن الأصوات المختلفة .

وبعد ، فهذا ما بدا لنا من مقترحات ، ولتحتفـــظ الكتب الدينية المقدسة وكتب الأدب القديم بطابعها الكلاسيكي إن شئنا ، ولتتخذ لغة الحياة العامة النمط الكتابي الذي يتلاءم وتطور هذه الحياة ، فقديماً كان التمييز بين هذين المجالين هو الذي خصَّ الكتابة الدينية بالخط الكوفي المزوَّى وأدَّى إلى اختراع الخـط الرقعي ليستعمل في التجارة وشؤون الحياة العامة .

---

(١) ، (٢) ، (٣) : اقر مجمع اللغة العربية (١) و(٢) واقترح ك فوقها ثلاث نقط ل (٣) ، غير اننا فضلنا الكاف الفارسية عليها (انظر مجلة المجمع ج ٤ ، ص١٨ ـ ٢١) .
(٤) و (٥) من قرار لمجمع اللغة العربية (انظر مجلة المجمع ج ٤،ص ١٨ ـ ٢١).

فهرست

تصويب : ص ٤٩ (الحاشية رقم ١) : تُستبدل (نِفْعَلْ) بِ (فُعالْ) و (فُعالْ) بِ (نفْعَلْ).